



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني يدعو الى تحقيق عاجل بشأن استشهاد شابين كورديين

marsaddaily.com

السنة 33

الخميس

2026/10/01

No. : 8125

المركز

AL-MARSAD

الدستور، حصن السيادة

العراق بعد التحالف.. نحو سيادة يحميها الداخل



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة

احمد غريب قادر

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين



العراق واقلیم كردستان

رئيس الجمهورية: في يوم السيادة.. ثوابت عليا لا تقبل المساومة
الاعلان عن الانتهاء الرسمي لمهمة التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق
ترامب يعلن مغادرة آخر القوات الأمريكية: أنجزنا المهمة وحان وقت العودة
قوباد طالباني: مسؤولية كبرى أمام العراق وكوردستان بعد انسحاب التحالف
زانياري: واثقون من قدرات المؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق واقلیم كردستان
وفد مصري: الرئيس مام جلال كان رمزا للسلام والتقارب بين الشعبين الكوردي والمصري
طالباني: واجبنا دعم المفكرين والباحثين في مجال الفكر والفلسفة
الاتحاد الوطني يدعو الى تحقيق عاجل بشأن استشهاد شابين كورديين
الرئاسات: أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار وتلبية متطلبات المواطنين
لقاءات الفخامة.. ملفات الدولة في السياسة والبيئة والعلاقات الدولية

نصوص و معاهدات

- نص الاتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب القوات
- اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة
- البيان المشترك الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق
- **من الارشيف..** قصر السلام .. قصر الإجماع الوطني
- **السامرائي:** دور مام جلال كان الحجر الأساس في إجماع العراقيين على كلمة واحدة
- **محمد شياح السوداني :** انتهاء مهمة التحالف.. نصرٌ نحتمي به
- **شوان كريم كابان :** السيادة المهدورة

رؤى و قضايا عالمية

غوتيرش: عالم متشردم واختبارات القوة الكبيرة الأربعة في المستقبل
فورين افيرز: الشرق الأوسط الجديد القديم .. حروب الصخب والغضب
الاخيرة : من سيادة الوجود إلى سيادة الدستور

بمناسبة يوم السيادة، نتقدم إلى أبناء شعبنا العراقي باسمي القاهي، مؤكدين أن سيادة العراق واستقلال قراره الوطني ووحدة أرضه وسلامة مؤسساته تمثل ثوابت عليا لا تقبل المساومة، وأن إرادة العراقيين ومصلحتهم الوطنية هي الأساس في رسم حاضر بلادهم ومستقبلها وتحديد خياراتها وعلاقاتها.

إن السيادة لا تكتمل إلا بدولة قوية، راسخة المؤسسات، نافذة القانون، تحترق القرار السيادةي وتمارس مسؤولياتها الدستورية على كامل أراضيها. ومن هذا المنطلق، فإن قرار السلم والحرب هو حق حصري للدولة ومؤسساتها الدستورية، كما أن معالجة السلاح ووضعه بيد الدولة والخضاع لجميع أشكال القوة لأحكام الدستور والقانون يعثرون ركناً أساسياً في صون السيادة وحماية الاستقرار وترسيخ هبة الدولة.

وفي هذه المناسبة الوطنية، نجدد دعوتنا إلى جميع القوى السياسية والوطنية لتحمل مسؤولياتها في حماية وحدة القرار العراقي، وتقديم المصالح العليا للدولة على ما سواها، وتعزيز التماسك الوطني، وتحصين العراق من الصراعات والتجاذبات.

ومع انتهاء مهام التحالف الدولي في العراق، يؤكد بلدنا انتقاله إلى مرحلة جديدة من علاقاته الدولية، تقوم على السيادة الكاملة والشراكات المتوازنة والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وينطلق العراق إلى توسيع علاقاته السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع دول العالم.

وفي يوم السيادة، نستذكر بإجلال ووفاء شهداء العراق من القوات المسلحة والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة والحشد العشائري، وجميع من بذلوا ارواحهم دفاعاً عن أرض العراق وشعبه في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، ونحني كل من أسهم في حماية الوطن وصون أمنه ووحدته.

عاش العراق حراً، عزيزاً، موحداً، كامل السيادة.

نزار ثاميدي
رئيس الجمهورية
الأربعاء 30 أيلول 2020



في يوم السيادة.. ثوابت عليا لا تقبل المساومة

بمناسبة يوم السيادة، نتقدم إلى أبناء شعبنا العراقي بأسمى التهاني، مؤكدين أن سيادة العراق واستقلال قراره الوطني ووحدة أرضه وسلامة مؤسساته تمثل ثوابت عليا لا تقبل المساومة، وأن إرادة العراقيين ومصلحتهم الوطنية هي الأساس في رسم حاضر بلادهم ومستقبلها وتحديد خياراتها وعلاقاتها.

إن السيادة لا تكتمل إلا بدولة قوية، راسخة المؤسسات، نافذة القانون، تحترق القرار السيادةي وتمارس مسؤولياتها الدستورية على كامل أراضيها.

ومن هذا المنطلق، فإن قرار السلم والحرب هو حق حصري للدولة ومؤسساتها الدستورية، كما أن معالجة السلاح ووضعه بيد الدولة وإخضاع جميع أشكال القوة لأحكام الدستور والقانون يمثلان ركناً أساسياً في صون السيادة وحماية الاستقرار وترسيخ هبة الدولة.

وفي هذه المناسبة الوطنية، نجدد دعوتنا إلى جميع القوى السياسية والوطنية لتحمل مسؤولياتها في حماية وحدة القرار العراقي، وتقديم المصالح العليا للدولة على ما سواها، وتعزيز التماسك الوطني، وتحصين العراق من الصراعات والتجاذبات.

ومع انتهاء مهام التحالف الدولي في العراق، يؤكد بلدنا انتقاله إلى مرحلة جديدة من علاقاته الدولية، تقوم على السيادة الكاملة والشراكات المتوازنة والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويتطلع العراق إلى توسيع علاقاته السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع دول العالم.

وفي يوم السيادة، نستذكر بإجلال ووفاء شهداء العراق من القوات المسلحة والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة والحشد العشائري، وجميع من بذلوا ارواحهم دفاعاً عن أرض العراق وشعبه في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، ونحني كل من أسهم في حماية الوطن وصون أمنه ووحدته.

عاش العراق حراً، عزيزاً، موحداً، كامل السيادة.

نزار ثاميدي

رئيس الجمهورية

الأربعاء 30 أيلول 2020



الاعلان عن الانتهاء الرسمي لمهمة التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق

رعى رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة السيد علي فالح الزبيدي، صباح يوم الأربعاء ، الحفل الرسمي الذي أقامه مكتب القائد العام للقوات المسلحة في العاصمة بغداد بمناسبة يوم السيادة ٣٠ أيلول ٢٠٢٦، وانتهاء مهام قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق، بحضور قائد قوات التحالف، وقادة مختلف الصنوف العسكرية والتشكيلات الأمنية. وأعلن القائد العام للقوات المسلحة في كلمة ألقاها بالمناسبة، الانتهاء الرسمي لمهمة التحالف الدولي لمحاربة داعش، مؤكداً أن العراق يجني اليوم ثمار تضحياتٍ جسيمة، وجهود بطولية امتدت لسنوات، حتى بسطت أجهزتنا الأمنية بمختلف صنوفها سيطرتها على المشهد الأمني والميداني في أنحاء العراق كافة. وأشار السيد الزبيدي الى يوم الثلاثين من أيلول ٢٠٢٦ الذي تستحضر فيه صورة ستبقى حاضرة في الذاكرة؛ صورة شعبنا وهو يذود عن أرضه ومدنه وقصباته التي دنّسها الإرهابيون.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في كلمة القائد العام للقوات المسلحة بهذه المناسبة؛

-- نعلن انتهاء مهمة التحالف الدولي لمحاربة داعش لنثبت أن التعاون بين القوات الصديقة والشعوب الصديقة اثمر انتصارا على واحدة من أهلك صفحات التطرف والوحشية في التاريخ.

- لقد كانت هبة شعبنا إلى جانب قواتنا المسلحة، منطلقاً لمرحلة أعادت فيها قواتنا تنظيم منظومات القيادة، وتمكنت من حشد الموارد، وتوحيد الجهود، والإمساك بزمام المبادرة.

- مدّت الدول الصديقة يد العون للعراق في تلك المواجهة الحاسمة، وأعادت قواتنا المسلحة تنظيم صفوفها وتسليحها بنجاح.

- كانت قيادة العمليات المشتركة طوال سنوات الحرب على الإرهاب، تمثل قلب التنسيق، والعقل الذي يجمع المعلومات ويباشر التخطيط والقيادة ضمن معركة وطنية كبرى.

- نتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الدول الصديقة التي شاركت في التحالف الدولي، وإلى قادته وضباطه ومدربيه ومستشاريه الذين عملوا إلى جانب قواتنا الأمنية.

- انتهاء مهمة التحالف الدولي لا يعني انتهاء معركتنا مع الإرهاب، بل هو انتقال العراق إلى مرحلة يتولى فيها المسؤولية الكاملة عن أمنه واستقراره.

- يجسّد انتقال مهام العمليات المشتركة إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة صيغة مؤسسية لإدارة هذا الجهد تحت سلطة الدولة وقيادتها العليا.

- لقد بدأت مرحلة جديدة عنوانها سيادة العراق، وقوة مؤسساته، وجاهزية قواته، ووحدة قراره، والشراكات المتوازنة مع أصدقائه.

- سيبقى التعاون الأمني مساراً مفتوحاً مع الأصدقاء من التحالف الدولي وسيكون أكثر فاعلية وتركيزاً.

- سيشهد التعاون توظيف التكنولوجيا والتقنيات الرقمية في خدمة الأهداف الداعمة للأمن والاستقرار.

- لقد انتهت المهمة بالانتصار، ومسؤولية حماية هذا الانتصار تقع اليوم على عاتقنا جميعاً.

- لا سلاح خارج مظلة القانون، ولا قوة خارج مؤسسات الدولة، وفق ما يقضي الدستور ووفق ما دعت إليه مرجعيتنا الرشيدة وما يريده شعبنا.

ومساء الأربعاء ألقى الزيدي كلمة إلى الشعب العراقي هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيّها الشعب العراقي الكريم

يا أبناء هذا البلد المبارك على امتداد أرضه الطاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخاطبكم في هذه اللحظة الوطنية لنعلن عهداً جديداً ينتقل فيه العراق من ساحة للصراعات إلى وطن يملك قراره كاملاً ويحمي أرضه وسيادته ويبني مستقبله بإرادة أبنائه.

لقد دفع العراقيون ثمننا باهظاً من سنوات صبرهم وتعددت البنادق في وطننا حتى غدا العراق ساحة للآخرين بدلاً من أن يكون وطننا آمناً لأبنائه

أيّها العراقيون الأصلاء

باسمكم نرفع الشكر والعرفان إلى مقام المرجعية العليا في النجف الأشرف على موقفها الحاسم في الدفاع عن العراق وشعبه وفي هذا اليوم نحفظ للشهداء والجرحى فضلهم في ما ننعم به من أمن وسيادة ونحيي أبطال

جيشنا وشرطتنا وجهاز مكافحة الارهاب، وحشدنا الشعبي وقوات البيشمركة وجميع صنوف قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية الباسلة ونستذكر بفخر واعتزاز بطولاتهم وتضحياتهم ونثمن عاليا موقف القوى الوطنية التي التحقت تشكيلاتها المقاتلة تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.

ونوجه رسالة محبة إلى إخواننا الذين قاتلوا من أجل الوطن وحملوا السلاح عندما كان العراق يواجه الإرهاب باسم الوطن نشكركم وندعوكم اليوم أن تكونوا في قلب الدولة وليس خارجها.

إن مكان سلاحكم ورجالكم في الدولة ومؤسساتها ولتكن خبرتكم وتضحياتكم قوة مضافة تخدم العراق ضمن عقيدة وطنية واحدة وراية واحدة وقرار عسكري وأمني واحد

أيها العراقيون الأحبة

إن الدولة لا تُفسي أبناءها بل تنظم طاقاتهم وتضعها في سياق القانون والدستور.

هذه هي معادلة السيادة سلاح واحد بيد الدولة وأرض عراقية بلا قوات أجنبية وقرار وطني يمثل الجميع ولا يخضع لوصاية من أحد.

يا أهلنا من الشمال إلى الجنوب

إن الوفاء للسيادة يقتضي منا جميعا أن نحمي ثروات العراق ونحفظ المال العام ولهذا.. فإننا ماضون في مواجهة التحديات وتنمية موارد الدولة.

ونعاهدكم عهدا صادقا أن نحفظ الأمانة ونكرس الجهود لخدمة هذا البلد الكريم وقد ألزمت نفسي ألا أتقاضى راتبا أو مخصصات من الدولة ونعمل على تعضيد أركانها التي يكون فيها المنصب مسؤولية وليس مكسبا.

عاش العراق سيذا موحدا وعاشت إرادة شعبه العظيم والمجد والرفعة لشهداء العراق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس النواب: سيادة العراق ليست شعارا للمناسبات

بمناسبة يوم السيادة الوطني، أتقدم إلى أبناء شعبنا العراقي العزيز بأصدق التهاني والتبريكات، بهذه المناسبة التي نستحضر فيها معنى الدولة وحرمة الوطن واستقلال القرار العراقي.

إن سيادة العراق ليست شعارا للمناسبات ولا موقفا قابلا للاجتهااد أو المساومة، بل حق ثابت ومسؤولية دستورية ووطنية وأمانة في أعناق جميع مؤسسات الدولة وقواها الوطنية.

إن العراق دولة ذات سيادة، وقراره يصنع بإرادة أبناء شعبه، وعلى أرضه تسري سلطة الدولة والقانون وحدهما، ولن يكون ساحة لتصفية الصراعات ولا ممرا للاعتداء على الآخرين، كما لن نقبل أن تكون أرضه أو أجوائه أو مقدراته موضعا للتدخل أو التجاوز.

ومن موقع مسؤوليتنا في رئاسة مجلس النواب، نؤكد أن حماية سيادة البلد ووحدة أراضيه واستقلال قراره

الوطني ليست موضع مجاملة أو مساومة، وأن قوة العراق تبدأ من قوة دولته واحترام دستوره وهيبته مؤسساته وسيادة القانون على الجميع دون استثناء.

لقد قدّم العراقيون تضحيات كبيرة من أجل وطن حرٍّ ومستقل، ومن واجبنا أن نصون هذه التضحيات بدولة قوية تحفظ كرامة مواطنيها وتحمي حدودها ومصالحها، وتقيم علاقاتها مع الجميع على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة الوطنية.

نؤكد في يوم السيادة أن سيادة العراق فوق كل اعتبار، وأن قراره عراقي مستقل، وأرضه واحدة، ومصلحة شعبه هي البوصلة التي يجب أن تتقدم على كل المصالح والحسابات.

كما نتوجه برسالة تقدير إلى جميع الدول الصديقة التي ساندت العراق ووقفت إلى جانبه في حربه ضد الإرهاب، ونؤكد أن انتهاء مهام التحالف الدولي لا يعني انتهاء علاقات التعاون، وإنما يمثل انتقالاً إلى مرحلة جديدة تقوم على التنسيق والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، بما يصون سيادة العراق واستقلال قراره الوطني.

وفي هذه المرحلة، نجدد التأكيد على أن سيادة الدولة وسلطة القانون تمثلان الأساس في بناء عراق قوي ومستقر، فلا سلاح خارج إطار القانون، ولا قوة خارج مؤسسات الدولة، ولا قرار يعلو على القرار الوطني، التزاماً بأحكام الدستور وترسيخاً لهيئة الدولة وحماية لأمن العراق واستقراره ومصالح شعبه. حفظ الله العراق، وحفظ شعبه، وأدام عليه الأمن والعزة والاستقرار والسيادة.

هيئة الحلبوسي

رئيس مجلس النواب

٣٠ أيلول ٢٠٢٦

رئيس مجلس القضاء: احترام الدستور وسلطة القانون يصون مصالح الدولة والمجتمع

هنا رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان، الأربعاء، الشعب العراقي بمناسبة يوم السيادة الوطني، مؤكداً أن هذه المناسبة محطة وطنية ملهمة في مسيرة ترسيخ سيادة الدولة. وقال القاضي زيدان، في بيان: «بأصدق التهاني وأطيب التبريكات، نتقدم إلى أبناء الشعب العراقي الكريم بمناسبة يوم السيادة الوطني الذي يصادف في الثلاثين من شهر أيلول». وأضاف، أن «هذه المناسبة محطة وطنية ملهمة في مسيرة ترسيخ سيادة الدولة، واستقلال القرار الوطني، وتأكيد الالتزام باحترام الدستور وسلطة القانون، بما يكفل حماية الحقوق والحريات، ويصون مصالح الدولة والمجتمع».

واختتم بالقول: «نسأل الله تعالى أن يحفظ العراق وشعبه، وأن يديم عليه الأمن والاستقرار، والرحمة والخلود للشهداء الأبرار، والشفاء العاجل للجرحى، والدعاء بالتوفيق للمقاتلين من كافة الصنوف الذين بفضلهم جميعاً تحقق هذا الانتصار الوطني».

وزير العدل: يوم السيادة محطة لاستذكارتضحيات أبناء العراق

هناً وزير العدل، خالد شواني، أبناء الشعب العراقي والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها، بمناسبة يوم السيادة الوطني العراقي، مؤكداً أن المناسبة تستحضر معاني استقلال القرار الوطني واحترام الدستور والقانون وترسيخ سلطة الدولة ومؤسساتها.

وقال شواني في بيان، إن يوم السيادة يمثل محطة وطنية مهمة في مسيرة الدولة العراقية، لاستذكارتضحيات أبناء العراق من تضحيات في سبيل حماية الوطن والدفاع عن أمنه واستقراره، فضلاً عن جهود مؤسسات الدولة لترسيخ حضور العراق دولة مستقلة كاملة السيادة وقادرة على حماية مصالح شعبها وصون قرارها الوطني.

وأضاف أن السيادة لا تقتصر على الجانب الأمني، وإنما تشمل حماية الحقوق والحريات وتحقيق العدالة، وبناء مؤسسات دستورية فاعلة قادرة على أداء مسؤولياتها في خدمة المواطن وصيانة مكتسباته.

وأكد أن وزارة العدل تعمل على ترسيخ سيادة الدولة من خلال تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة، ومواصلة تطوير المؤسسات العدلية وحماية الحقوق وتقديم الخدمات القانونية والعدلية للمواطنين، بما يساهم في بناء دولة المؤسسات وتعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

وتتمنى وزير العدل أن يحفظ الله العراق وشعبه، وأن يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار.

الأعرجي: الانتقال إلى العلاقات الثنائية

أكد المستشار الأمني لرئيس الوزراء، قاسم الأعرجي، الأربعاء، أن العراق يصل إلى محطة مهمة بإنهاء مهمة التحالف الدولي ووجود قواته، والانتقال إلى علاقات ثنائية مع دوله، بما يرسخ السيادة ويخدم المصالح الوطنية وتطلعات الشعب العراقي.

وقال الأعرجي في بيان، «استكمالاً لمسار المفاوضات والتفاهات التي بدأت منذ ٢٢ تموز ٢٠٢١، والتي كان لنا شرف الإسهام فيها خلال مسؤوليتنا السابقة في مستشارية الأمن القومي، نصل اليوم إلى محطة مهمة بإنهاء مهمة التحالف الدولي ووجود قواته، والانتقال إلى علاقات ثنائية مع دوله، بما يرسخ السيادة ويخدم المصالح الوطنية وتطلعات الشعب العراقي».

وأضاف: «لقد تحقق النصر على عصابات داعش الإرهابية بتضحيات العراقيين وبمساعدة قواتنا المسلحة بمختلف صنوفها وتشكيلاتها، وبإسناد من التحالف الدولي والدول الشقيقة والصديقة، وهو دور نقدره ونثمنه».

وتابع: «إن انتهاء مهمة التحالف لا يعني انتهاء الشراكة، بل الانتقال إلى علاقات ثنائية أكثر رسوخاً، مع استمرار التعاون الأمني والاستخباري وتبادل المعلومات والخبرات وبناء القدرات، على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، بما يعزز الأمن والاستقرار ويدعم تطلعات شعبنا نحو السلام المستدام والتنمية والازدهار».

الشمري: بداية مسؤولية عراقية كاملة عن أمن البلاد

أكد مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول الركن عبد الأمير الشمري، الأربعاء، أن انتهاء مهمة التحالف الدولي يمثل انتقالاً إلى مرحلة جديدة تتولى فيها القوات العراقية المسؤولية الأمنية الكاملة عن البلاد.

وقال الشمري، في بيان بمناسبة يوم السيادة، إن الثلاثين من أيلول يمثل محطة مهمة في تاريخ العراق، مبيناً أن انتهاء مهمة التحالف يطوي مرحلة امتدت لسنوات من الحرب على الإرهاب، فيما تنتقل المسؤولية الأمنية إلى القوات

العراقية التي قال إنها باتت تمتلك القدرة والخبرة للقيام بواجباتها في حماية البلاد والحفاظ على أمنها واستقرارها. وأضاف أن القوات العراقية قطعت خلال السنوات الماضية شوطا كبيرا في بناء قدراتها واكتساب الخبرات، وأثبتت في الميدان قدرتها على مواجهة التحديات والانتصار على الإرهاب، معربا عن ثقته بجاهزية مختلف صنوف وتشكيلات القوات العراقية للتعامل مع أي تهديد يمس أمن العراق.

وأوضح الشمري أن انتهاء مهمة التحالف جاء وفق الاتفاق مع الحكومة العراقية وبعد تقييم الواقع الأمني وقدرات القوات العراقية، مشيرا إلى أن ذلك لا يعني انتهاء التعاون مع الدول الصديقة، وإنما الانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير القدرات، بما ينسجم مع حاجة العراق ومصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بيوم السيادة، استذكر الشمري شهداء القوات الأمنية الذين قدموا أرواحهم دفاعا عن العراق، محيا عائلاتهم ورفاقهم، كما ثمن ما قدمته دول التحالف الدولي من دعم للعراق خلال سنوات الحرب على تنظيم داعش. وطمأن أبناء الشعب العراقي بأن القوات العراقية في أتم الجاهزية لتحمل مسؤولياتها وحماية حدود العراق وأرضه وأجوائه، والحفاظ على أمن المواطنين ومكتسبات النصر.

وأشار إلى أن الوصول إلى يوم السيادة جاء بعد سنوات من التضحيات والعمل وبناء القدرات، مؤكدا أن ما تحقق يضع أمام العراق مسؤولية أكبر للحفاظ عليه وتعزيزه.

وختم الشمري بالقول إن «يوم السيادة الكاملة ليس نهاية مرحلة فحسب، بل بداية مسؤولية عراقية كاملة عن أمن البلاد ومستقبلها».

السيد الصدر يعلن حل لواء اليوم الموعود

أعلن زعيم التيار الوطني الشيعي، السيد مقتدى الصدر، الأربعاء، حل لواء اليوم الموعود. وقال السيد الصدر، في بيان: «نعلن استقلال العراق وانتهاء حقبة التواجد الأمريكي والتحالف الدولي بصورة نهائية، فشكرا لله وشكرا لجهود المقاومين السابقين الأولين من المجاهدين والأنصار».

وأضاف «نعلن حلّ لواء اليوم الموعود فورا، وتحويل جيش الإمام إلى مؤسسة أنصار الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف».

وطالب السيد الصدر «الجيش الأمريكي بتعويضات عن كل الأضرار التي حدثت بسبب احتلاله للأراضي العراقية، وأنه على الجميع تقديم شكاوى قانونية بذلك».

وحذّر السيد الصدر، الولايات المتحدة ودول الجوار من «مغبة التدخل بالشؤون العراقية فقد يؤدي ذلك لقطع العلاقات والتعامل بالمثل ولا سيما بالشأن السياسي والعقائدي وزج العراق بصراعات إقليمية».

وتابع: «نأمل من الولايات المتحدة التعامل الدبلوماسي بالمثل، وعدم التعالي على العراق وحكومته وشعبه». وأشار إلى أن «انتهاء الاحتلال يقتضي ما يلي:

- 1- حصر السلاح بيد الدولة ببرنامج علني ومدروس وذو نتائج واقعية ملموسة ومرضية من الشعب والمرجعية.
- 2- أجد من المصلحة تخلي القيادات السياسية واعتزالها العمل السياسي فورا وفتح الباب للوجوه الجديدة وذلك لإنهاء الفساد والعمل على الإصلاح.

3- تقوية القوات الأمنية بكافة صنوفها وتفعيلها ولا سيما حرس الحدود».



ترامب معلنا مغادرة القوات الأمريكية: أنجزنا المهمة وحان وقت العودة

انتصار للولايات المتحدة وللعراق، وانتصار حاسم على تنظيم داعش

يسرني اليوم أن أعلن أن آخر القوات الأمريكية تغادر العراق! لقد طال الأمر كثيرا، وكانت هناك قرارات سيئة جدا أدخلتنا في هذا المستنقع منذ البداية، لكن ذلك سيصبح قريبا جزءا من التاريخ. إنه يوم عظيم لأمريكا، والأهم أننا نغادر والعراق لديه رئيس وزراء جديد رائع، علي الزيدي، وهو شخص دعمته منذ البداية وأيده بشكل كامل، لقد فاز في انتخابات لم يكن متوقعا أن يفوز بها، وحقق انتصارا ساحقا! بدأت عملية العزم الصلب في عام ٢٠٠٣ في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، واستمرت في عام ٢٠١٤ خلال إدارة باراك حسين أوباما، وكذلك في عهد «جو بايدن النعسان»، وتنتهي في عام ٢٠٢٦ تحت قيادة الرئيس دونالد ج. ترامب.

إن هذا اليوم يمثل انتصارا للولايات المتحدة، وانتصارا للعراق، وانتصارا حاسما على تنظيم داعش، الذي تم القضاء عليه إلى حد كبير خلال الولاية الأولى لإدارة ترامب، إلى جانب جهات أخرى سيئة وخطيرة للغاية.

وعلى خلاف أفغانستان، حيث تُركت كميات كبيرة من المعدات العسكرية وغيرها، وقُتل ١٣ من جنودنا وأصيب كثيرون بجروح خطيرة، فإن هذا الانسحاب المنظم لقوات التحالف ومعداته من قاعدة أربيل الجوية يمثل نهاية رحلة باهظة التكلفة إلى الجحيم.

لقد حددت مهمة واضحة، ومنحت قادتنا الأدوات اللازمة لإنجازها، ورفضت السماح بأن يتحول وجود مؤقت إلى وجود دائم.

كان أمامي خيار البقاء أو المغادرة، وشعرت، من دون أدنى شك، بأن الوقت قد حان لكي تعود أمريكا إلى الوطن!

رئيس الوزراء على الزبدي شخصية متميزة، وآمل أن يكون قادرا على إدارة الأمور بشكل جيد جدا. لقد جئنا لمحاربة «الخلافة»، ولم تعد هناك خلافة الآن. نحن عائدون إلى الوطن!

الرئيس دونالد ج. ترامب

وزارة الحرب ستواصل تقديم تدريب موجّه ودعم استخباراتي لشركائنا العراقيين

أعلنت وزارة الحرب الأمريكية (البنتاغون)، الأربعاء، أن الولايات المتحدة والتحالف الدولي أكملت رسمياً عملية الانسحاب من العراق، فيما أشارت إلى أن قوات الأمن العراقية ستقود الجهود المستمرة لإبقاء فلول تنظيم داعش الإرهابي تحت السيطرة.

وذكر (البنتاغون)، في بيان، أن «الولايات المتحدة وشركاؤنا بالتحالف الدولي يختتمون رسمياً عملية العزم الصلب في العراق».

وأشار البيان إلى أن «وزارة الحرب ستواصل تقديم تدريب موجّه ودعم استخباراتي لشركائنا العراقيين»، مبينة، أن «قوات الأمن العراقية ستقود الجهود المستمرة لتأمين العراق وإبقاء فلول «داعش» تحت السيطرة».

وأضاف: أن هذه الخطوة تمثل محطة مهمة في مسيرة حملة استمرت ١٢ عاماً، نجحت في القضاء على داعش بوصفه تهديداً عسكرياً منظماً في العراق والمنطقة، كما تمثل انتقالاً من مهمة تحالف عسكري في زمن الحرب إلى جهد أمني تقوده الجهات العراقية، بدعم من علاقة أمنية ثنائية أكثر اعتيادية بين بغداد وواشنطن.

وأكدت وزارة الحرب الأمريكية أنها تتوقع أن تتولى قوات الأمن العراقية، بما فيها قوات البيشمركة والقوات الأمنية الأخرى في إقليم كردستان، قيادة الجهود المتواصلة لتأمين البلاد والحفاظ على احتواء بقايا تنظيم داعش.

وأشار البيان إلى أن وزارة الحرب الأمريكية ستواصل تقديم التدريب المحدد والدعم الاستخباراتي للشركاء العراقيين.

وأكدت الولايات المتحدة استمرار التزامها بمكافحة الإرهاب، ومواصلة العمل مع العراق وشركائها لضمان عدم تمكن تنظيم داعش من إعادة تشكيل صفوفه انطلاقاً من الأراضي العراقية. وقال البنتاغون إن الانسحاب المنظم لقوات التحالف ومعداته من قاعدة أربيل الجوية يمثل ختاماً ناجحاً للمهمة العسكرية التي أسهمت في هزيمة تنظيم داعش في العراق.

القوات الاتحادية والبيشمركة أصبحت قادرة على مواجهة التحديات

أعلنت الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف الدولي رسمياً انتهاء عملية «العزم الصلب» في العراق. وقالت القيادة المركزية الأمريكية في بيان: أتمت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) عملية الانسحاب المنظم للقوات والمعدات الأمريكية من قاعدة أربيل الجوية في ٣٠ سبتمبر، مما يمثل نهاية مهمة «عملية العزم الصلب» (Operation Inherent Resolve) في العراق.

وأضاف البيان: تأتي هذه الخطوة في إطار انتقال مخطط نحو علاقة دفاعية ثنائية بين الولايات المتحدة والعراق. وستواصل «قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب» (CJTF-OIR) عملها، حيث تتخذ الآن من الأردن مقراً لها، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه القوات الأمريكية مهمة مكافحة تنظيم «داعش» في سوريا جنباً إلى جنب مع شركاء التحالف والحكومة السورية.

وتابع البيان: وقد عملت قوة المهام المشتركة (CJTF-OIR) على تقديم المشورة والمساعدة والتمكين للقوات الشريكة في الحرب ضد تنظيم «داعش» في كل من العراق وسوريا، وذلك منذ أن أنشأت القيادة المركزية الأمريكية هذه الوحدة في عام ٢٠١٤.

وقال الأدميرال براد كوبر، قائد القيادة المركزية الأمريكية: «لقد أدى عشرات الآلاف من العسكريين والدبلوماسيين والموظفين المدنيين الأمريكيين مهامهم على أكمل وجه استجابة للنداء في العراق. وبفضل عزيمةكم وتضحياتكم ومهنتكم، لم يعد تنظيم «داعش» يشكل تهديداً هيكلياً للأمن القومي العراقي، كما أصبحت قوات الأمن العراقية - بما في ذلك قوات البيشمركة وغيرها من القوات الأمنية في إقليم كردستان العراق - تمتلك القدرة والقيادة والاستقلالية العملية للتعامل بشكل منفرد مع التهديدات التي تواجه وطنها».

وكانت القوات الأمريكية وقوات التحالف قد بدأت في مغادرة الأراضي العراقية الخاضعة للحكومة الاتحادية في أكتوبر الماضي، وذلك كجزء من عملية انتقال توجت بسحب الأفراد والمعدات من قاعدة أربيل الجوية في شهر سبتمبر.

يُذكر أن قاعدة أربيل الجوية، الواقعة في إقليم كردستان، كانت بمثابة المركز العملياتي الرئيسي لقوة المهام المشتركة (CJTF-OIR)، وكانت تضم معظم القوات الأمريكية وقوات التحالف - البالغ قوامها ١٥٠٠ جندي - التي تدعم عمليات مكافحة تنظيم «داعش».

وأضاف كوبر: «بينما نتراجع خطوة إلى الوراء ونسلم المسؤولية الأساسية الكاملة عن أمن العراق إلى الحكومة العراقية والشعب العراقي الشجاع، ستظل القوات الأمريكية وقوات التحالف المتمركزة في أنحاء

المنطقة على أهبة الاستعداد للرد على أي تهديدات قد تنشأ من تنظيم «داعش». إن الحفاظ على اليقظة والجاهزية أمر جوهري لحماية الوطن الأمريكي وتعزيز الأمن الإقليمي».

مبعوث الرئيس الأمريكي: العراق يقف اليوم على قدميه

أكد مبعوث الرئيس الأمريكي إلى العراق توم باراك، الأربعاء، أن العراق اليوم يقف على قدميه ويعتمد على نفسه. وقال باراك، في بيان: إنه «بعد ثلاثة وعشرين عاما من وصول أولى القوات الأمريكية إلى العراق، أكمل الرئيس ترامب عملية إعادة قواتنا إلى الوطن، ليس عبر الانسحاب وترك الساحة، بل من خلال موازنة جميع جوانب المكعب: بغداد، وأربيل، وأصداؤنا في المنطقة، والمصالح الأمريكية، ضمن صورة استراتيجية واحدة، وفي واحدة من أكثر اللحظات حساسية».

وأضاف: «لقد جعل الأمريكيون والعراقيون الذين خدموا وضحو طوال تلك السنوات هذا الأمر ممكنا، وتكرّم خدمتهم اليوم بعراق يقف على قدميه ويعتمد على نفسه».

وتابع أنه «مع هذا التوافق، فُتح باب ظل مغلقا طويلا، وهو إتاحة الفرصة أمام رئيس الوزراء علي الزيدي والشعب العراقي لجمع جميع القوات المسلحة العراقية تحت سلطة دولة واحدة وسلسلة قيادة واحدة، مع بقاء الولايات المتحدة صديقا للعراق بدلا من أن تكون قوة متمركزة فيه».

«ذا ناشيونال»: ١٢٣ قتيلا و٤٩٩ جريحا امريكيًا خلال ١٢ عاما من المهمة في العراق

وقالت صحيفة ذا ناشيونال: قُتل ١٢٣ جنديا امريكيًا وأصيب ٤٩٩ آخرون خلال المهمة، فيما تشير تقديرات التحالف إلى مقتل أكثر من ٨٠ ألفا من عناصر تنظيم «داعش».

وأشارت «ذا ناشيونال» إلى أن انتهاء المهمة العسكرية الامريكية يفتح تحديات جديدة أمام بغداد وواشنطن، خصوصا فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني في العراق والفصائل المسلحة المرتبطة به. ونقلت الصحيفة عن الباحث في معهد واشنطن مايكل نايتس قوله إن إيران ما زالت تحافظ على اهتمامها بالعراق، في وقت تتراجع فيه درجة الاهتمام الامريكي، فيما رأى الباحث في معهد الشرق الأوسط جيسون كامبل أن مغادرة القوات الامريكية قد تزيل أحد المبررات التي تستخدمها بعض الفصائل المدعومة من إيران للإبقاء على سلاحها.

وفي المقابل، حذر كامبل من نقاط ضعف محتملة في بعض المناطق العراقية، مشيرا إلى أن إقليم كردستان قد يواجه تحديات إضافية بعد مغادرة القوات الامريكية، ولا سيما مع فقدان منظومات الدفاع الجوي التي كانت تحمي القوات الامريكية في المنطقة.



مسؤولية كبرى أمام العراق وكوردستان بعد انسحاب التحالف

أشاد نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، بالتضحيات والمساعدات التي قدمها التحالف الدولي في دعم قوات البيشمركة والجيش العراقي خلال مراحل مفصلية من تاريخ العراق وكوردستان.

وأكد طالباني، الاربعاء ٢٠٢٦/٩/٣٠ في بيان بمناسبة انتهاء مهمة التحالف وانسحاب قواته من العراق وإقليم كوردستان، أن المرحلة الجديدة تفرض مسؤولية تاريخية لتعزيز التعاون والتنسيق وحماية أمن العراق وإقليم كوردستان واستقرارهما. وفيما يأتي نص البيان:

في يوم انتهاء مهمة التحالف الدولي وانسحاب قواته من العراق وإقليم كوردستان، نستذكر بكل شكر وامتنان ما قدمه التحالف من مساعدات لقوات البيشمركة والجيش العراقي في الحرب ضد الإرهاب، وإسهاماته في حماية أمن العراق وإقليم كوردستان واستقرارهما.

كما نستذكر في هذا اليوم شهداء البيشمركة والجيش العراقي وقوات التحالف أجمعين، ونبعث بالتحية إلى أرواحهم.

نستذكر في هذا اليوم شهداء البيشمركة والجيش العراقي وقوات التحالف أجمعين

إننا في إقليم كردستان لن ننسى مساعدات التحالف في ثلاث مراحل هامة ومصيرية، تمثلت في إعلان منطقة حظر الطيران عام ١٩٩١، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وإسقاط النظام الدكتاتوري البعثي عام ٢٠٠٣، والحرب على إرهابيي داعش بعد عام ٢٠١٤.

وفي الوقت الحاضر، يُعد انسحاب قوات التحالف وعودة المسؤولية الأمنية الكاملة إلى العراق لحظة تاريخية بالغة الأهمية للعراق وإقليم كردستان، وللحكومتين الاتحادية وحكومة الإقليم، ولجميع القوى السياسية في العراق وكوردستان، إذ نقف جميعاً أمام مسؤولية كبرى.

ويتعيّن علينا أن نثبت للمواطنين العراقيين وللمجتمع الدولي قدرتنا على حماية سيادة بلدنا وأمنه واستقراره. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون والعمل المشترك من أجل المصلحة العامة، والتنفيذ الكامل للدستور.

وباعتبارنا القوى السياسية الكوردستانية، فإننا نقف أمام مسؤولية تاريخية، ومن واجبنا أن نعمل بوحدة الصف والتوافق من أجل تعزيز المؤسسات الشرعية، والمضي نحو حكم أفضل، خدمي وعادل، لأن المكتسبات التاريخية لشعبنا لا تُصان في نهاية المطاف إلا بدعم مواطنينا وثقتهم.

وفي الختام، نؤكد لمواطنينا أن هناك تعاوناً وتنسيقاً وثيقاً للغاية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وأن قوات بيشمركة كردستان في أتم الجاهزية والاستعداد، كعادتها، للتضحية من أجل حماية تراب كردستان وأرواح المواطنين وممتلكاتهم من أي تهديد أو خطر.



واثقون من قدرات المؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق وإقليم كردستان

أكد رئيس وكالة الحماية والمعلومات / زانياري جلال شيخ ناجي، الاربعاء ٢٠٢٦/٩/٣٠ في بيان تقديره لدور قوات التحالف الدولي في دعم ومساندة الشعبين الكوردي والعراقي والمؤسسات الأمنية والعسكرية. وشدد على أهمية استمرار التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاستخبارية والعسكرية في إقليم كردستان والعراق، لحماية الأمن الوطني وسيادة البلاد. وفيما يأتي نص البيان:

نشيد بالدور الذي أدته قوات التحالف في دعم ومساندة الشعبين الكوردي والعراقي، والمؤسسات الأمنية والعسكرية، ونعبر عن تقديرنا لتضحياتهم.

نحن واثقون من القدرات الكبيرة للمؤسسات الاستخبارية والعسكرية في إقليم كردستان والعراق، التي تستطيع حماية سيادة أراضينا.

وفي هذا اليوم، نؤكد مجددا ضرورة استمرار التنسيق والتعاون بين جميع المؤسسات الاستخبارية والعسكرية في الإقليم والعراق، من أجل حماية الأمن الوطني لبلدنا.

جلال شيخ ناجي

رئيس وكالة الحماية والمعلومات / زانياري



وفد ثقافي مصري مشيدا بدور الاتحاد الوطني والرئيس بافل ..

الرئيس مام جلال كان رمزا للسلام والتقارب بين الشعبين الكوردي والمصري

استقبل قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الأحد ٢٧/٩/٢٠٢٦ في السليمانية، وفدا ثقافيا وادبيا من جمهورية مصر العربية.

في مستهل اللقاء، رحّب قوباد طالباني بالوفد الضيف في مدينة السليمانية، معربا عن أمله في أن تكون زيارته إلى إقليم كردستان مثمرة وأن تُمهّد الطريق لإقامة علاقات قوية بين المثقفين في إقليم كردستان ومصر.

وأكد الجانبان خلال اللقاء، على متانة العلاقات بين فقيد الامة الرئيس مام جلال والمثقفين المصريين، وشددوا على ضرورة التعاون لتعزيز وتنظيم العلاقات الثقافية والادبية بين إقليم كردستان ومصر.

من جانبه، أعرب الوفد الضيف عن سروره لما شهدته السليمانية من تقدم ملحوظ ليس فقط في المجال الثقافي، بل في جميع المجالات. كما أشاد اعضاء الوفد بدور الاتحاد الوطني الكوردستاني والرئيس بافل جلال طالباني في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وأثنوا بشكل خاص على مواقف الاتحاد وسياسته في إبعاد العراق وإقليم كردستان عن الحروب والصراعات في المنطقة.

الى ذلك زار وفد السياسيين والمثقفين والأدباء المصريين، الأحد ٢٧ ايلول ٢٠٢٦، ضريح الرئيس مام جلال في السليمانية، برفقة المثقف والسياسي فريد أسسرد، والدكتور ياسين رؤوف رسول، ممثل الاتحاد الوطني الكوردستاني في مصر.

وكان في استقبال الوفد مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، حيث رحّب بالضيوف، الذين وضعوا إكليلا من الزهور على الضريح، تعبيرا عن الاحترام والوفاء للرئيس مام جلال.

وسجّل الوفد كلمات في سجل الزيارات، استذكر فيها مسيرة الرئيس مام جلال النضالية والسياسية، ودوره في قيادة الشعب الكوردي، فضلا عن إسهاماته في تعزيز قيم السلام والصداقة والتقارب بين الشعبين الكوردي والمصري.

من جانبه، أعرب مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال عن شكره وتقديره للوفد المصري على زيارته وموقفه، مشيدا بالعلاقات التاريخية التي جمعت الرئيس مام جلال بالشعب المصري، ومؤكدا أن مواقفه وخطواته السياسية تجاه مصر والشعوب الصديقة كانت تستند دائما إلى الحكمة والرؤية العميقة في الحياة والسياسة.



واجبنا دعم المفكرين والباحثين في مجال الفكر والفلسفة

لا تقتصر أهمية النشاطات الثقافية والفكرية على لحظة انعقادها أو الأشخاص المشاركين فيها، بل تتجاوز ذلك لتشكل مادة توثيقية تحفظ ذاكرة المجتمع ومسارات تطوره الفكري والأدبي والثقافي. ومن هذا المنطلق، تكتسب اللقاءات والمبادرات التي شهدها السليمانية وحلبجة خلال الأيام الأخيرة أهمية خاصة، لما حملته من رسائل تتصل بحماية الثقافة، وتشجيع الفكر والفلسفة، وتكريم الباحثين والعلماء، واستحضار ذاكرة الشخصيات التي أسهمت في صناعة التاريخ الثقافي والسياسي لكوردستان. ويأتي الإعلان عن مؤسسة المظلة الثقافية في السليمانية في هذا السياق، بوصفه مبادرة تهدف إلى حماية الثقافة وتطويرها وفتح المجال أمام النقد العلمي والبناء. وقد أكد قوباد طالباني خلال مراسم الإعلان أن الثقافة كانت عاملاً أساسياً في بقاء الهوية الكوردية رغم عقود القمع والاضطهاد ومحاولات المحو، في إشارة إلى الدور الذي تؤديه الثقافة في حفظ الذاكرة والهوية واللغة والإبداع. وفي الاتجاه نفسه، يبرز دعم المفكرين والباحثين في مجالات الفكر والفلسفة باعتباره استثماراً في مستقبل المجتمع. فالأسئلة الفكرية والبحث الفلسفي لا تنفصل عن التحولات الاجتماعية الكبرى، كما

أن تشجيع الباحثين والمفكرين الشباب يساهم في بناء بيئة ثقافية قادرة على إنتاج المعرفة والنقاش والحوار. ومن هنا جاءت زيارة قوباد طالباني للدكتور عرفان مصطفى، والإشادة بمشاريعه الفكرية، والتأكيد على أهمية دعم الباحثين في الفكر والفلسفة.

أما تكريم العالم والباحث الروسي إيوسيف أوربيلي في حلبجة، وإزاحة الستار عن تمثاله، فيمثل بعداً آخر من أبعاد الوفاء الثقافي والتوثيق التاريخي؛ إذ تستعيد هذه المبادرة سيرة باحث ارتبط اسمه بالدراسات الكوردية وبحفظ المخطوطات والمنجزات العلمية والأدبية الكوردية. وهي في الوقت نفسه رسالة تؤكد أن الذاكرة الثقافية لا تعرف الحدود، وأن من أسهموا في حفظ تراث الشعوب يستحقون أن تبقى أسمائهم حاضرة في وجدان الأجيال.

وتتخذ الذاكرة بعداً إنسانياً وتاريخياً أكثر عمقا في اللقاء مع السيدة ژيان، ابنة السياسي والمثقف والمناضل الوطني الكوردي الراحل رفيق حلمي. فشهادات أبناء الشخصيات التاريخية وذكرياتهم تمثل مصدراً مهماً من مصادر التاريخ الشفهي، وتوفر للباحثين نافذة على مراحل وأحداث قد لا تكون محفوظة بالكامل في الوثائق الرسمية. ومن هنا تبرز أهمية توثيق هذه الشهادات قبل أن تغيب عن أصحابها، وتحويل الذاكرة الشخصية إلى مادة معرفية متاحة للأجيال والباحثين.

ولا تنفصل الثقافة عن الانفتاح على التجارب الدولية. فبحث قوباد طالباني مع القنصل العام لجمهورية كوريا الجنوبية في توسيع مشاريع التعاون التنموي، وتنمية قدرات الشباب في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب دعم المهرجان الثقافي الكوري في السليمانية، يعكس اتساع مفهوم العمل الثقافي ليشمل التبادل المعرفي والتجارب الدولية وتنمية مهارات الأجيال الجديدة.

إن جمع هذه النشاطات في سياق واحد يكشف عن مساحة واسعة للعمل الثقافي والتوثيقي: مؤسسات ترفع الثقافة، ومفكرون ينتجون المعرفة، وباحثون يحفظون التراث، وشهادات شخصية تصون الذاكرة، وعلماء وأصدقاء يخلد التاريخ إسهاماتهم، وتواصل ثقافي يفتح أبواباً جديدة أمام الأجيال.

ومن هنا، فإن واجب المؤسسات الثقافية والإعلامية لا يقتصر على تغطية هذه الفعاليات عند حدوثها، بل يمتد إلى توثيقها وتصنيفها وحفظها باعتبارها جزءاً من التاريخ الثقافي والفكري المعاصر. كما أن دعم المفكرين والباحثين في مجالات الفكر والفلسفة والأدب والتاريخ ليس نشاطاً موسمياً، بل مسؤولية ثقافية تجاه المستقبل، لأن المجتمعات التي تحفظ ذاكرتها وتدعم إنتاج المعرفة تكون أكثر قدرة على فهم حاضرها وبناء رؤيتها للمستقبل.

وتبقى السليمانية، بما تمتلكه من تقاليد ثقافية وفكرية وأدبية، فضاء مهماً لهذا النوع من الحراك، حيث تلتقي الذاكرة بالبحث، والثقافة بالفكر، والتراث بالمستقبل، لتؤكد أن حماية الثقافة لا تعني فقط الحفاظ على ما أنجزه السابقون، وإنما توفير البيئة التي تسمح للأجيال الجديدة بإضافة صفحات جديدة إلى تاريخها.

الاعلان عن مؤسسة المظلة الثقافية في السليمانية

في مراسيم خاصة جرت بحضور قوباد طالباني الذي قال انه يشارك بصفته ابن هيروخان تيمنا بدورها في دعم الثقافة والفن الاصيل والرصين، تم الاعلان الأحد ٢٠٢٦/٩/٢٧ عن مؤسسة المظلة الثقافية في مدينة السليمانية.

وقال قوباد طالباني خلال كلمة القاها في مراسيم الاعلان عن تاسيس مؤسسة المظلة: إن الاعلان عن مؤسسة المظلة الثقافية في السليمانية هو محاولة لحماية وتطوير ثقافتنا. كما أود أن أشكر النقاد على دعمهم ومساندتهم لنا عن طريق نقدهم العلمي والبناء.

واضاف: بقدر ما تفهم الشعوب الأخرى أهمية الثقافة وتهتم بها، فيجب علينا أن نفهم أهميتها وأن نكرس أنفسنا لها أكثر بمئة مرة مما تفعل باقي الشعوب، لأننا نحن الكورد وبعد كل عمليات القمع والاضطهاد ومحاولات المحو، إذا كنا لانزال كوردا فهذا بفضل ثقافتنا ونحن مدينون لثقافتنا.

الثقافة ذاكرة الشعوب وجسرنا إلى المستقبل

وزار قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الاحد ٢٠٢٦/٩/٢٧ في مدينة خورمال بمحافظة حلبجة، الدكتور عرفان مصطفى، واشاد برؤيته ومشاريعه الفكرية.

وقال قوباد طالباني: الحضارات والتحولت الاجتماعية الكبرى تبدأ بأسئلة فلسفية وتغييرات فكرية وثقافية. فالفلسفة والثقافة هما خارطة طريق لتنمية الأمم وتقدمها.

واضاف: يسرنا أن نرى اليوم في كردستان أشخاصا مثل الدكتور عرفان مصطفى، الذين لم يغفلوا هذا المجال، ويسعون طواعية وبحماس إلى تنمية الفكر الفلسفي بين شباب بلادنا.

وتابع نائب رئيس مجلس الوزراء: من واجبنا دعم المفكرين والباحثين في مجال الفكر والفلسفة، فهم منارة في طريق شعبنا في المستقبل.

تكريم عالم روسي أسهم في خدمة الثقافة الكوردية

أزاح نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، الاحد ٢٠٢٦/٩/٢٧ بحضور وزير الثقافة والشباب حمه حمه سعيد، ومحافظ حلبجة نخشة ناصح، والقنصل العام الروسي ماكسيم روبين، الستار عن تمثال العالم والباحث الروسي الكبير إيوسيف أوربيلي في مدينة حلبجة.

وقال طالباني في كلمة خلال المراسم إن أوربيلي، أحد أبرز علماء الاتحاد السوفيتي السابق، قدم خدمات جليلة في مجال الدراسات الكوردية، وأسهم في حفظ المخطوطات والمنجزات العلمية والأدبية الكوردية.

وأكد نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان أن الشعب الكوردي شعب وفي، ولا ينسى أبدا أصدقاءه

وكل من قدم خدمات جليلة لتاريخه وثقافته ولغته، مشيراً إلى أن إقامة تمثال أوربيلي تأتي تقديراً لإسهاماته ودوره في خدمة الثقافة والتراث الكوردي.

الإشادة بذاكرة السيدة ثيان وإرث الراحل رفيق حلمي

أعرب نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، قوباد طالباني، الأحد ٢٠٢٦/٩/٢٧ عن سعادته بلقاء السيدة ثيان، ابنة السياسي والمثقف والمناضل الوطني الكوردي الراحل الأستاذ رفيق حلمي، مشيداً بما تمثله من ذاكرة حية لمرحلة مهمة من تاريخ الشعب الكوردي. وقال طالباني إن الحديث مع السيدة ثيان يفتح نافذة على قرن كامل من النضال والتضحيات التي خاضها الشعب الكوردي، مشيراً إلى أن الاستماع إلى ذكرياتها يعيد إلى الأذهان أجواء مرحلة مملكة كردستان وحزب الامل (هيو)، وما حملته تلك الحقبة من تطلعات وطنية وفكرية. وأضاف أن كلماتها وذكرياتها تحمل عبق الماضي، وتختزن تجربة تاريخية غنية تمتد لعقود طويلة، الأمر الذي يجعل لقاءها فرصة ثمينة للتعرف عن قرب على جانب من تاريخ كردستان من خلال ذاكرة أحد شهوده.

وفي ختام اللقاء، تمنى نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان للسيدة ثيان دوام الصحة والعافية والعمر المديد، معرباً عن تقديره لهذه الشخصية التي تمثل امتداداً لذاكرة الأستاذ رفيق حلمي وإرثه الفكري والوطني.

دعوة كوريا الجنوبية لتوسيع مشاريعها التنموية في كردستان

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، إيوون غيو شيم، القنصل العام الجديد لجمهورية كوريا الجنوبية، وبحثاً معاً عدداً من الملفات ذات الاهتمام المشترك. وخلال اللقاء الذي جرى الأربعاء (٢٠٢٦/٩/٣٠) في أربيل، هنأ قوباد طالباني القنصل العام الجديد بمناسبة مباشرته مهامه، متمنياً له النجاح في عمله، وأعرب عن استعداده لتقديم مختلف أشكال التعاون والتنسيق والعمل المشترك، بهدف تعزيز العلاقات بين جمهورية كوريا الجنوبية وإقليم كردستان. وشكر نائب رئيس مجلس الوزراء حكومة كوريا الجنوبية على مساعداتها المقدمة إلى إقليم كردستان عبر الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، داعياً إلى ألا تقتصر هذه المساعدات على المدن الكبرى، وأن تشمل الأفضية والنواحي أيضاً، ولا سيما من خلال التعاون مع هيئة تنمية رابرين في إطار مشاريع التنمية المنطقية. وفي جانب آخر من اللقاء، جرى بحث تنمية قدرات الشباب في مجالي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وفي هذا الصدد، دعا قوباد طالباني الحكومة الكورية إلى التعاون مع مؤسسة هوب في مجالات التدريب ونقل الخبرات والتجارب.

كما أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء عن سعادته بتنظيم المهرجان الثقافي الكوري، المقرر إقامته الشهر المقبل في السليمانية من قبل القنصلية الكورية، مؤكداً استعداده لتقديم مختلف أشكال التعاون والدعم لإنجاح المهرجان.



الاتحاد الوطني يدعو الى تحقيق عاجل بشان استشهاد شاين كوردين

صدر الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٦/٩/٢٩ بياناً حول الحادث الذي وقع في منطقة بردي بمحافظة كركوك، فيما يأتي نص البيان:

نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني نشعر بقلق بالغ ونتابع بكل دقة الحادث المؤسف الذي وقع في مدينة كركوك الحبيبة، والذي أسفر للأسف عن استشهاد شاين كوردين في منطقة بردي.

بالنسبة للاتحاد الوطني الكوردستاني، تُعد كركوك مدينة للتعايش السلمي بين مختلف الطوائف، وفي الماضي لعب الاتحاد الوطني دوراً رائداً وفاعلاً في مكافحة الإرهاب، بدعم من قوات التحالف والتنسيق بين جميع القوات العراقية. والآن نحن أيضاً على أهبة الاستعداد للدفاع عن كركوك وكامل أراضي إقليم كوردستان والعراق، ولكن لا ينبغي الخلط بين الإرهاب والوطنيين المدنيين.

لذا، ندعو رئيس الوزراء الاتحادي علي زبيدي إلى الإيعاز إلى اللجنة المشكلة للتحقيق في الحادث للعمل بكل جدية ومعاينة المقصرين.

كاروان كزيني

المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني

ريوار طه: ننتظر نتائج التحقيق في حادثة بردي

وأعلن النائب الأول لمحافظة كركوك ريوار طه، أن اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء العراقي للتحقيق في حادثة بردي (آلتون كوبري) ستنتهي تحقيقاتها وترفع نتائجها إلى رئيس الوزراء اليوم، مؤكداً أن جميع الحقائق المتعلقة بالحادث تم عرضها أمام اللجنة.

وقال طه خلال مؤتمر صحفي، إن السلطات المحلية لم تكن على علم بوصول القوة التي تسببت في وقوع الحادث واستشهاد شابين، مشيراً إلى أن اللجنة الأمنية العراقية على علم بوجود أخطاء في تنفيذ العملية.

وأضاف أن أعضاء لجنة التحقيق موجودون حالياً في المنطقة، وقد عقدوا اجتماعات مع المسؤولين المحليين، كما سيزورون ذوي الشهداء، لافتاً إلى أن اللجنة لن تدلي بأي تصريحات قبل إكمال التحقيق ورفع نتائجها إلى رئيس الوزراء العراقي.

وأوضح طه أن المسؤولين المحليين عرضوا أمام اللجنة «الحقائق كما هي»، وأكدوا أن ما حدث تضمن تقصيراً، مشدداً على أن محاربة الإرهاب لا تعني إطلاق النار فقط.

وفي سياق متصل، كشف النائب الأول لمحافظة كركوك عن قرار بتعويض ذوي الشهداء وأصحاب المحال التجارية التي تعرضت للأضرار جراء الحادث.

وأشار إلى أنه تواصل مع مكتب رئيس الوزراء العراقي بهذا الشأن، مؤكداً أنه تم تكليف مدير ناحية بردي بتقييم حجم الأضرار ورفع تقرير بشأنها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويض.

واصدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب، الثلاثاء ٢٠٢٦/٩/٢٩ بياناً حول الحادث الذي وقع في ناحية بردي بمحافظة كركوك.

وقالت كتلة الاتحاد الوطني في البيان: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، نتقدم بخالص التعازي لأسر وذوي شهداء حادثة بردي المؤسفة، ونتابع الملف بكل دقة، وسنتخذ جميع الإجراءات القانونية والنيابية لمحاسبة المقصرين وحماية حقوق عوائل الشهداء. وأضاف البيان: كركوك مدينة التعايش السلمي بين مختلف المكونات، وكان لها دور هام في مكافحة الإرهاب. استقرار المحافظة وأمنها أولوية للجميع، مع مراعاة حماية ارواح وممتلكات المواطنين.

وقالت الكتلة في بيانها: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، ندعوا رئيس الوزراء الاتحادي علي زبيدي إلى متابعة عمل لجنة التحقيق، وتقديم المسؤولين عن استشهاد الشابين إلى المحكمة ومعاقبتهم بشكل قانوني.



الرئاسات: أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار وتلبية متطلبات المواطنين

استضاف فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ٢٨ أيلول ٢٠٢٦ في قصر بغداد، اجتماع الرئاسات ضم رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ورئيس مجلس النواب السيد هيبب الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، لبحث تطورات الأوضاع العامة في البلاد إلى جانب المستجدات في المنطقة.

وجرى خلال الاجتماع التأكيد على أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي في البلاد، ومواصلة العمل لتلبية متطلبات المواطنين، بما يساهم في تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية، ويعزز الثقة بمؤسسات الدولة.

وقدّم رئيس مجلس الوزراء موجزا عن مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الحادية والثمانين التي انعقدت في نيويورك، وما تضمنته من لقاءات مع عدد من قادة الدول والحكومات والمسؤولين وممثلي المنظمات الدولية، فضلا عن بحث آفاق تعزيز علاقات العراق الدولية وبما يخدم مصالحه المشتركة مع مختلف الدول.

وبحث الاجتماع الاستعدادات للاحتفال بيوم السيادة، بوصفه مناسبة وطنية تؤكد اكمال مسار السيادة العراقية، وترسيخ حضور الدولة ومؤسساتها، مع التأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد انتقال العلاقات مع المجتمع الدولي إلى آفاق أوسع من التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي، بما يوطد الشراكات الدولية ويخدم القضايا الوطنية. كما أكد الاجتماع على دعم مطلب الحكومة العراقية في استثناء مطار النجف من إجراءات وزارة الخزانة الأمريكية بشأن رحلات شركات الطيران الإيرانية إلى مطارات دول المنطقة.

وأكد المجتمعون أيضاً أهمية استكمال الكابينة الوزارية، بما يعزز العمل الحكومي ويرفع مستوى الأداء في مؤسسات الدولة، ويمكن الحكومة من تنفيذ برنامجها وفق أولوياتها والاستجابة بصورة أكثر فاعلية لمتطلبات المواطنين وتحديات المرحلة المقبلة. وجرى التأكيد على أن يكون قرار السلم والحرب بيد الدولة، وأن يكون السلاح ضمن إطار المؤسسات الدستورية والقانونية، مع معالجة موضوع وجود السلاح خارج سلطة الدولة وفق الأطر الدستورية والقانونية، وبما ينسجم مع جداول زمنية تضعها الحكومة، على نحو يعزز سيادة الدولة ويحفظ أمن البلاد واستقرارها ويضمن وحدة القرار الوطني في مواجهة التحديات والمخاطر.

وفي الشأن التشريعي، أكد المجتمعون أهمية تعزيز عمل مجلس النواب والإسراع في إنجاز وتشريع القوانين ذات الأولوية، ولاسيما التي تمس حياة المواطنين واحتياجاتهم، فضلاً عن تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب بما يساهم في الارتقاء بأداء مؤسسات الدولة، ويرسخ مبادئ المسؤولية والمساءلة. كما تم التأكيد على دعم إجراءات الحكومة وجهود القضاء في مكافحة الفساد الإداري ومحاسبة كل من يخالف القانون.

وناقش الاجتماع الأوضاع الاقتصادية في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها على البلاد، والتحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات والخطوات الكفيلة بمواجهة هذه التحديات، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وحول التطورات في المنطقة، جددت الرئاسة موقف العراق الثابت الداعي إلى إنهاء التوترات ونزع فتيل الأزمات، وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية واعتماد السبل السلمية لحسم الخلافات بين مختلف الأطراف، بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويجنب شعوبها المزيد من التداعيات والأزمات.



لقاءات الفخامة..

ملفات الدولة في السياسة والبيئة والعلاقات الدولية

تعكس لقاءات ومباحثات فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي خلال الأيام الأخيرة تنوع الملفات التي تحظى باهتمام رئاسة الجمهورية، بين الشأن السياسي الداخلي، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، والعلاقات الدولية. فقد تناولت مباحثاته مع رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عادل عبد المهدي مستجدات الأوضاع العامة ومتطلبات المرحلة المقبلة، مع التأكيد على أهمية الحوار والتفاهم بين القوى الوطنية.

كما بحث فخامته مع وكالة وزارة البيئة التحديات البيئية وسبل حماية الموارد الطبيعية، فيما تناول لقاءه مع السفير البريطاني آفاق تطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري وتشجيع الشركات البريطانية على العمل في العراق. وشهد لقاءه مع سفير طاجيكستان بحث تعزيز العلاقات الثنائية وفتح مجالات جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي. وتكتسب هذه اللقاءات أهمية تتجاوز إطار الخبر اليومي، باعتبارها مادة توثيقية ترصد أولويات الدولة، ومواقف رئاسة الجمهورية، ومسارات الحوار الداخلي والعلاقات الخارجية، وتشكل في مجموعها جزءا من الذاكرة السياسية والدبلوماسية للعراق.

مباحثات مع رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عادل عبد المهدي

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٧ أيلول ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عادل عبد المهدي.

وجرى خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع العامة في البلاد، وتبادل الآراء حول عدد من الملفات السياسية والاقتصادية، إلى جانب مناقشة متطلبات المرحلة المقبلة وأهمية التنسيق بشأنها.

كما تم التأكيد على أهمية مواصلة الحوارات بين القوى الوطنية وتغليب لغة التفاهم في معالجة القضايا المطروحة، بما يخدم المصالح العليا للبلاد ويلبي تطلعات العراقيين.

حماية البيئة مسؤولية وطنية تتطلب خططا عملية وتكاملا بين مؤسسات الدولة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ٢٨ أيلول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وكالة وزارة البيئة الدكتوراة اكتفاء الحسنوي.

وأطلع السيد الرئيس، خلال اللقاء، على أبرز التحديات التي تواجه الواقع البيئي في العراق، وما تتطلبه من خطط وإجراءات عملية للحد من آثار التلوث والتغيرات المناخية، وحماية الموارد الطبيعية، والارتقاء بمستوى الإدارة البيئية.

وأكد السيد الرئيس أن حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية تمثلان مسؤولية وطنية مشتركة، تستوجب وضع معالجات واقعية ومستدامة، وإدراج الاعتبارات البيئية ضمن خطط الدولة ومشاريعها التنموية، مشيراً إلى أهمية الارتقاء بأداء المؤسسات المعنية بالشأن البيئي، وتطوير آليات التنسيق بينها، والاستفادة من الخبرات العلمية والتقنيات الحديثة في الحد من مصادر التلوث.

كما جرى خلال اللقاء، استعراض عدد من المقترحات الكفيلة بتطوير العمل البيئي وتعزيز قدرته على الاستجابة للتحديات القائمة.

أهمية تشجيع الشركات البريطانية على الاستثمار في العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٩ أيلول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، السفير البريطاني لدى العراق السيد عرفان صديق.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، حرص العراق على تعزيز علاقاته مع المملكة المتحدة، وتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، والاستفادة من الخبرات البريطانية في دعم مسارات التنمية والإعمار، مشيراً إلى أهمية تشجيع الشركات البريطانية على الاستثمار في العراق.

كما تم استعراض التطورات في المنطقة، وفي هذا السياق شدد فخامة الرئيس ثاميدي على أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار واحترام سيادة الدول، واعتماد الحوار والوسائل الدبلوماسية في معالجة الأزمات والتحديات، بما يحقق السلام والأمن الدوليين.

بدوره، جدد السفير البريطاني رغبة بلاده في مواصلة دعم العراق وتعزيز التعاون الثنائي، وتطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

استعراض العلاقات بين العراق وطاجيكستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٩ أيلول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية طاجيكستان غير المقيم لدى العراق السيد زبيد الله زبيد زادة.

وجرى خلال اللقاء، استعراض العلاقات بين العراق وطاجيكستان، والتطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد السيد الرئيس أهمية الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية، وفتح آفاق جديدة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

من جانبه، أعرب السفير الطاجيكي عن تقدير بلاده للعلاقات التي تجمعها مع العراق، مؤكداً الاهتمام بتعزيز التعاون المشترك وتطويره على مختلف الصعد.

نصوص و معاهدات



نص الاتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها

فيما يأتي تعيد «المركز» نشر نص اتفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق الذي أقره مجلس النواب في ٢٠٠٨/١١/٢٧:

الدباجة

إن جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأمريكية (ويشار إليهما فيما بعد بعبارة الطرفين)؛ إذ يقران أهمية تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب في العراق

والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، لردع العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري؛

وإذ يؤكد أن مثل هذا التعاون مبني على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما؛ دون تجاوز سيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه؛

وبناءً على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين ذاتي سيادة فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى: المجال والغرض

يحدد هذا الاتفاق الأحكام والمتطلبات الرئيسية التي تنظم الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها من العراق.

المادة الثانية: تعريف المصطلحات

- «المنشآت والمساحات المتفق عليها» هي المنشآت والمساحات العراقية التي تمتلكها حكومة العراق والتي تستخدمها قوات الولايات المتحدة أثناء فترة سريان مفعول هذا الاتفاق.
- «قوات الولايات المتحدة» تعني الكيان الذي يضم جميع أفراد قوات الولايات المتحدة المسلحة، والعنصر المدني المرتبط بها، وجميع ممتلكاتها وأجهزتها وعتادها الموجود على أراضي العراق.
- «عضو قوات الولايات المتحدة» يعني أي فرد ينتمي إلى جيش الولايات المتحدة أو قواتها البحرية أو الجوية أو مشاة البحرية أو خفر السواحل.
- «عضو العنصر المدني» يعني أي مدني يعمل لدى وزارة دفاع الولايات المتحدة. ولا يشمل هذا الاصطلاح الأفراد المقيمين عادة في العراق.
- «المتعاقدون مع الولايات المتحدة» و«المستخدمون العاملون لدى المتعاقدين مع الولايات المتحدة»: يعني هذان المصطلحان الأشخاص أو الكيانات القانونية غير العراقية ومستخدميهم الذين هم مواطنون أمريكيون أو مواطنو بلد ثالث الموجودون في العراق لتوفير السلع والخدمات والأمن في العراق إلى قوات الولايات المتحدة أو نيابة عنها، وذلك بموجب عقد أو عقد ثانوي مع أو لحساب قوات الولايات المتحدة. ولا يشمل هذان المصطلحان الأفراد أو الكيانات القانونية المقيمة عادة على الأراضي العراقية.
- «المركبات الرسمية» يقصد بها المركبات التجارية التي يجوز تعديلها للأغراض الأمنية، والمصممة أساساً للحركة على الطرق المختلفة والمخصصة لنقل الأفراد.
- «المركبات العسكرية» يقصد بها كافة أنواع المركبات التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، والمخصصة أصلاً لاستخدامها في عمليات القتال، وتحمل أرقاماً وعلامات مميزة خاصة، وفق التعليمات والأنظمة المعمول بها في قوات الولايات المتحدة.
- «المعدات الدفاعية» تعني المنظومات والأسلحة والأعتدة والمعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة في

الحروب التقليدية حصراً، التي تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المتفق عليها في هذا الاتفاق، التي لا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية، والنفائات المرتبطة بمثل هذه الأسلحة).

٩. «الخزن» يعني الاحتفاظ بالمعدات الدفاعية التي تحتاجها قوات الولايات المتحدة المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها في هذا الاتفاق.

١٠. «الضرائب والرسوم» تعني كل الضرائب، والرسوم (بما في ذلك الرسوم الجمركية) والجبائات من أي نوع كان، التي تفرضها حكومة العراق أو أجهزتها أو محافظاتهما بموجب القوانين والأنظمة العراقية. ولا يشمل هذا الاصطلاح المبالغ التي تستحصلها الحكومة العراقية أو أجهزتها أو محافظاتهما عن خدمات تطلبها وتحصل عليها قوات الولايات المتحدة.

المادة الثالثة: القوانين

١. يلتزم أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بواجب احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية، عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا الاتفاق، ويمتنعون عن أي نشاطات لا تتماشى مع نص وروح هذا الاتفاق. وعلى الولايات المتحدة واجب اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لهذا الغرض.

٢. باستثناء أفراد قوات الولايات المتحدة و أفراد العنصر المدني لا يجوز لقوات الولايات الأمريكية نقل أي شخص دخلاً إلى العراق أو خروجاً منه على متن مركبات أو سفن أو طائرات مشمولة بهذا الاتفاق إلا طبقاً للقوانين والتعليمات العراقية النافذة بما فيها أي ترتيبات تنفيذية قد توافق عليها الحكومة العراقية.

المادة الرابعة: المهمات

١. تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقياء النظام السابق.

٢. تجرى جميع العمليات العسكرية التي يتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق. ويتم التنسيق الكامل بشأن هذه العمليات مع السلطات العراقية. وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) التي يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق. وتُحال إلى اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية المقترحة التي يتعذر على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية البت بها.

٣. تنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات دون تجاوز لسيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها الحكومة العراقية. إن من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق وأعرافه وتقاليد والقانون الدولي النافذ.

٤. يواصل الطرفان جهودهما للتعاون من أجل تعزيز قدرات العراق الأمنية، وفقاً لما قد يتفقان عليه، بما في ذلك التدريب والتجهيز والإسناد والإمداد وبناء وتحديث المنظومات اللوجستية بما في ذلك النقل والإيواء

والتموين للقوات الأمنية العراقية.

٥. يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معرف في القانون الدولي النافذ.

المادة الخامسة: عائدة الممتلكات

١. يمتلك العراق جميع المباني والإنشاءات والهياكل غير المنقولة المتصلة بالأرض والقائمة في المنشآت والمساحات المتفق عليها، بما في ذلك ما تستخدمه قوات الولايات المتحدة منها أو تشيده أو تغييره أو تحسنه.

٢. عند انسحابها، تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية كامل المنشآت والمساحات المخصصة لاستخدام قوات الولايات المتحدة المقاتلة وفق قائمتين. يتم تسليم القائمة الأولى من المنشآت المتفق عليها فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وتسلم القائمة الثانية في فترة أقصاها ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ موعد انسحاب القوات المقاتلة من المدن والقصبات والقرى. وللحكومة العراقية الموافقة على السماح لقوات الولايات المتحدة استخدام بعض المنشآت الضرورية لأغراض هذا الاتفاق عند الانسحاب.

٣. تتحمل الولايات المتحدة كل تكاليف البناء أو أعمال التحوير أو التطوير في المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها الحصري. وتتشاور قوات الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية حول أعمال البناء والتحوير والتطوير، ويجب أن تسعى لاستحصال موافقة الحكومة العراقية على مشروعات البناء والتحوير الكبرى. وفي حالة الاستخدام المشترك للمنشآت والمساحات المتفق عليها يتحمل الطرفان تكاليف البناء أو التحوير أو التطوير حسب نسبة الاستخدام.

٤. تتحمل الولايات المتحدة تكاليف ما تطلبه وتحصل عليه من خدمات في المنشآت والمساحات المتفق عليها لاستخدامها الحصري. ويتحمل الطرفان تكاليف الخدمات المطلوبة التي يتم الحصول عليها في المنشآت والمساحات المشتركة المتفق عليها حسب نسبة استخدام كل منهما لها.

٥. عند اكتشاف أي موقع تاريخي أو ثقافي أو العثور على أي مورد استراتيجي في المنشآت والمساحات المتفق عليها، تتوقف كل أعمال البناء أو التطوير أو التحوير فوراً، ويتم تبليغ الممثلين العراقيين في اللجنة المشتركة بالأمر لتحديد الخطوات المناسبة بشأنه.

٦. تعيد الولايات المتحدة والمساحات والمنشآت المتفق عليها وأية إنشاءات أو هياكل غير منقولة قامت ببنائها أو تثبيتها أو أقامتها عليها خلال فترة نفاذ هذا الاتفاق، وفقاً لآليات وأولويات تضعها اللجنة المشتركة، وتسلم هذه المساحات والمنشآت إلى الحكومة العراقية خالية من أية ديون وأعباء مالية.

٧. تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الأهمية التراثية والمعنوية والسياسية وأية منشآت وهياكل ثابتة قد بنتها قوات الولايات المتحدة أو ركبته أو أنشأتها، وذلك وفقاً لآليات وأولويات وفترة زمنية تتفق عليها اللجنة المشتركة من دون ديون أو أعباء مالية.

٨. تعيد قوات الولايات المتحدة بقية المنشآت والمساحات المتفق عليها إلى الحكومة العراقية عند انتهاء فترة نفاذ هذه الاتفاق أو عند إنهاء العمل به، أو في أي وقت سابق لذلك يتفق عليه الطرفان، أو عندما تنتفي حاجة قوات الولايات المتحدة إلى تلك المنشآت وفقاً لما تقررته اللجنة المشتركة من دون ديون وأعباء مالية.

٩. تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة بملكية كل المعدات والمواد والإمدادات

والإنشاءات المنقولة والممتلكات الأخرى المنقولة المستوردة إلى العراق أو التي تم الحصول عليها داخل أراضي العراق بصورة مشروعة وذات صلة بهذا الاتفاق.

المادة السادسة: استخدام المنشآت والمساحات المتفق عليها

١. مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، وفي إطار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بموجب هذا الاتفاق، يضمن العراق الوصول إلى المنشآت والمساحات المتفق عليها واستخدامها من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين مع الولايات المتحدة والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين والأفراد أو الكيانات الأخرى، حسبما يتفق عليه الطرفان.

٣. يصرح العراق بموجب هذه الاتفاق لقوات الولايات المتحدة بأن تمارس داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها جميع الحقوق والسلطات التي قد تكون ضرورية لإنشاء واستخدام وصيانة وتأمين تلك المنشآت والمساحات المتفق عليها. ويقوم الطرفان بالتنسيق والتعاون فيما بينهما بشأن ممارسة تلك الحقوق والسلطات في المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الاستخدام المشترك.

٢. تتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها حصرياً. ويقوم الطرفان بالتنسيق بشأن السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشترك، وحسب آليات تضعها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وينسق الطرفان مهام الحراسة في المساحات الملاصقة للمنشآت والمساحات المتفق عليها من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

المادة السابعة: وضع وخرن المعدات الدفاعية

لقوات الولايات المتحدة أن تضع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها وفي مواقع أخرى مؤقتة يتفق عليها الطرفان معدات دفاعية وتجهيزات و مواد تحتاجها قوات الولايات المتحدة على صلة بالنشاطات المتفق عليها بموجب هذا الاتفاق.

و على قوات الولايات المتحدة استخدام وتخزين هذه المعدات بشكل يتناسب مع مهامها المؤقتة في العراق وفق المادة (٤) من هذا الاتفاق، على أن لا يتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية والنفائيات المتصلة بتلك الأسلحة). و على قوات الولايات المتحدة السيطرة على استخدام ونقل المعدات الدفاعية المملوكة لها التي يتم تخزينها في العراق. و عليها ضمان عدم تخزين المتفجرات أو الأعتدة في منشآت قريبة من المناطق السكنية، و عليها نقل تلك المواد المخزونة في المنشآت القريبة من المناطق السكنية. و على الولايات المتحدة تزويد الحكومة العراقية بالمعلومات الضرورية عن أعداد وأنواع هذه المواد المخزنة.

المادة الثامنة: حماية البيئة

على الطرفين تنفيذ هذا الاتفاق بطريقة تنسجم مع حماية البيئة الطبيعية والصحة والسلامة البشرية.

و تؤكد الولايات المتحدة مجدداً على التزامها باحترام القوانين البيئية و القوانين العراقية المرعية في تنفيذ سياساتها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة التاسعة: حركة المركبات والسفن والطائرات

١. مع الاحترام الكامل لقواعد السلامة والحركة البرية والبحرية ذات الصلة، يجوز للمركبات والسفن التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، أو تلك التي تُدار في حينه لحسابها حصراً، أن تدخل وتخرج وتتحرك داخل الأراضي العراقية لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. و على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة وضع الإجراءات والقواعد الملائمة لتسهيل وتنظيم حركة المركبات.

٢. مع الاحترام الكامل لقواعد سلامة الطيران والملاحة الجوية ذات الصلة يُصرح لطائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة حصراً في حينه بالتحليق في الأجواء العراقية، والقيام بالتزود بالوقود جواً لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصرياً، والهبوط والإقلاع داخل أراضي العراق لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. وتمنح السلطات العراقية الطائرات المشار إليها إذناً كل سنة بالهبوط على أراضي العراق والإقلاع منها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصرياً. ولا تسمح طائرات وسفن ومركبات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصراً في حينه بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة بصعود أي طرف على متنها دون رضا سلطات قوات الولايات المتحدة على ذلك، وتتفق اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بهذا الأمر على الإجراءات المناسبة لتسهيل تنظيم حركة المرور.

٣. تنتقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي إلى السلطات العراقية فور دخول هذه الاتفاق حيز النفاذ. ٤. للحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة تقديم دعم مؤقت للسلطات العراقية في القيام بمهمة مراقبة المجال الجوي العراقي والسيطرة عليه.

٥. تعفى طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصراً في حينه بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة من دفع أية ضرائب أو رسوم أو جبايات أو ما شابهها من رسوم، بما في ذلك جبايات التحليق أو جبايات الملاحة الجوية أو الهبوط أو الإنتظار في المطارات التي تدار من قبل الحكومة العراقية. وتعفى من دفع أية ضرائب أو رسوم أو جبايات أو ما شابهها من رسوم المركبات والسفن المملوكة لقوات الولايات المتحدة أو الجاري استخدامها حصراً من جانب قوات الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق ويتضمن ذلك الموانئ التي تديرها الحكومة العراقية. وتُعفى هذه المركبات والسفن والطائرات من متطلبات التسجيل داخل العراق.

٦. على قوات الولايات المتحدة دفع تكاليف أية خدمات تطلبها وتحصل عليها.

٧. على كل من الطرفين تزويد الطرف الآخر بالخرائط وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن مواقع حقول الألغام والمعوقات الأخرى التي يمكن أن تعرقل الحركة داخل أراضي ومياه العراق أو تعرضها للخطر.

المادة العاشرة: إجراءات التعاقد

لقوات الولايات المتحدة أن تختار المتعاقدين وأن تبرم عقوداً بموجب القانون الأمريكي لشراء المواد والخدمات في العراق، ويشمل ذلك خدمات أعمال البناء والتشييد. تتعاقد قوات الولايات المتحدة ما أمكن مع موردين

عراقيين للمواد والخدمات عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل أفضل قيمة. و على قوات الولايات المتحدة احترام القانون العراقي عند إبرامها عقوداً مع موردين ومتعاقدين عراقيين، و عليها تزويد السلطات العراقية بأسماء الموردين والمتعاقدين العراقيين ومبالغ العقود ذات الصلة.

المادة الحادية عشر: الخدمات والاتصالات

١. لقوات الولايات المتحدة إنتاج وتوفير المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأخرى للمنشآت والمساحات المتفق عليها بالتنسيق مع السلطات العراقية من خلال اللجنة الفرعية المشتركة المعنية.
٢. تمتلك حكومة العراق جميع الترددات. وتتولى السلطات العراقية المختصة تخصيص ترددات لقوات الولايات المتحدة حسب ما ينسقه الجانبان من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC).
٣. على قوات الولايات المتحدة أن تعيد الترددات المخصصة لها عند الانتهاء من استعمالها وفي موعد لا يتجاوز تاريخ إنهاء العمل بهذا الاتفاق.
٤. تقوم قوات الولايات المتحدة بتشغيل نظمها للاتصالات مع الاحترام الكامل للدستور والقوانين العراقية وطبقاً لتعريف نظم الاتصالات المنصوص عليه في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات لعام ١٩٩٢ بما في ذلك حق استخدام الوسائل والخدمات الضرورية الخاصة بنظمها لضمان القدرة الكاملة لتشغيل نظم الاتصالات.
٥. لأغراض هذا الاتفاق تُعفى قوات الولايات المتحدة من دفع أية جبايات عن استخدام موجات الإرسال والترددات المستخدمة حالياً أو التي تخصص لها مستقبلاً، بما في ذلك أية جبايات إدارية أو غيرها من الرسوم الأخرى.
٦. يجب على قوات الولايات المتحدة استحصال موافقة الحكومة العراقية بشأن أية مشاريع للبنى التحتية للاتصالات تتم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها حصرياً لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق وفقاً للمادة الرابعة، إلا في حالة وجود عمليات قتالية فعلية تجري عملاً بالمادة الرابعة.
٧. على قوات الولايات المتحدة استخدام أنظمة الاتصالات حصراً لأغراض هذا الاتفاق.

المادة الثانية عشرة: الولاية القضائية

- اعترافاً بحق العراق السيادي في تحديد وفرض قواعد القانون الجنائي والمدني على أراضيهِ، وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة، كما هو مبين في المادة الرابعة (٤)، وتماشياً مع واجب أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني باحترام القوانين والتقاليد والأعراف والقيم العراقية، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:
١. للعراق الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن الجنايات الجسيمة المتعمدة وطبقاً للفقرة الثامنة (٨)، حين ترتكب تلك الجرائم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها و خارج حالة الواجب.
 ٢. للعراق الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم.
 ٣. للولايات المتحدة الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، و أثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات

المتفق عليها، وفي الظروف غير المشمولة بنص الفقرة ١.

٤. يقدم الطرفان المساعدة لبعضهما، بناء على طلب أحدهما، في إجراء التحقيق في الأحداث وجمع الأدلة وتبادلها لتأمين تحقيق سير العدالة.

٥. عند اعتقال أو احتجاز أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني من قبل السلطات العراقية، يتم إخبار سلطات قوات الولايات المتحدة بذلك فوراً وتسليمهم لها خلال (٢٤) ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز. وعندما يمارس العراق ولايته القضائية عملاً بنص الفقرة (١) من هذه المادة، تتولى سلطات قوات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز المتهم من أفراد قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني. و على سلطات قوات الولايات المتحدة تقديم أولئك الأفراد المتهمين إلى السلطات العراقية لأغراض التحقيق والمحاكمة.

٦. لسلطات أي من الطرفين أن تطلب من سلطات الطرف الآخر أن يتخلى عن حقه الأولي في الولاية القضائية في حالة معينة. توافق حكومة العراق على ممارسة الولاية القضائية طبقاً للفقرة (١) أعلاه فقط بعد إقرارها وإخطارها الولايات المتحدة تحريراً خلال (٢١) يوماً من اكتشاف الجريمة التي يدعى وقوعها، بأن لممارستها تلك الولاية القضائية أهمية خاصة.

٧. في الحالات التي تمارس فيها الولايات المتحدة الولاية القضائية عملاً بنص الفقرة رقم (٣) من هذه المادة يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الحق في أن تطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والحمايات المكفولة بموجب الدستور الأمريكي والقوانين الأمريكية. وفي حال وقوع جريمة ما تسري عليها أحكام الفقرة رقم (٣) من هذه المادة ويكون الضحية شخص ليس من أفراد قوات الولايات المتحدة ولا أفراد العنصر المدني، يضع الطرفان إجراءات من خلال اللجنة المشتركة لإحاطة الأشخاص المعنيين علماً بشكل مناسب، بوضع التحقيق في الجريمة، وتوجيه لائحة التهم إلى المتهم، وتحديد تاريخ إجراءات المحكمة ونتائج المباحثات بشأن وضع المتهم، وفرصة سماع أقوال المتهم في جلسات علنية يتم خلالها إصدار الحكم عليه، والتشاور مع محامي الادعاء لمتابعة القضية، والمساعدة في تقديم مطالبة بموجب المادة الحادية والعشرين (٢١) من هذا الاتفاق. على سلطات قوات الولايات المتحدة السعي، ووفقاً لما يتفق عليه الطرفان فيما بينهما، من أجل إجراء محاكمة لمثل تلك القضايا داخل العراق. وفي حال محاكمة مثل تلك القضايا في الولايات المتحدة، سوف تُبذل الجهود من أجل تسهيل التواجد الشخصي للضحية في المحاكمة.

٨. وفي الحالات التي يمارس فيها العراق الولاية القضائية عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة، يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الحق في أن تُطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والضمانات المتماشية مع تلك المتاحة بموجب القانون الأمريكي والقانون العراقي. سوف تضع اللجنة المشتركة إجراءات وآليات لتنفيذ هذه المادة، تشمل سرداً للجنايات الجسيمة المتعمدة التي تخضع للفقرة (١) وإجراءات تفي بمعايير المحاكمة المشروعة والضمانات. ولا يجوز ممارسة الولاية القضائية عملاً بنص الفقرة (١) من هذه المادة إلا وفقاً لهذه الإجراءات والآليات.

٩. تقر سلطات قوات الولايات المتحدة، عملاً بالفقرة (١) و (٣) من هذه المادة، ما إذا كانت الجريمة المزعومة قد وقعت أثناء حالة الواجب. وفي تلك الحالات التي تعتقد فيها السلطات العراقية أن الظروف تقتضي مراجعة هذا التقرير، يتشاور الطرفان فوراً من خلال اللجنة المشتركة، وتأخذ سلطات قوات الولايات المتحدة كامل الاعتبار عن

الوقائع والظروف وأية معلومات قد تقدمها السلطات العراقية يكون لها أثر على تقرير سلطات قوات الولايات المتحدة. ١٠.يراجع الطرفان الأحكام الواردة في هذه المادة كل (٦) أشهر، بما في ذلك أية تعديلات مقترحة لهذه المادة، آخذين بعين الاعتبار الوضع الأمني في العراق، ومدى إنشغال قوات الولايات المتحدة بعمليات عسكرية، ونمو وتطور النظام القضائي العراقي، والتغييرات في القانون الأمريكي والقانون العراقي.

المادة الثالثة عشرة: حمل الأسلحة وارتداء البزات الرسمية

لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني حيازة وحمل الأسلحة العائدة للولايات المتحدة أثناء وجودهم في العراق بموجب التحويل الممنوح لهم وبموجب الأوامر الصادرة لهم، وحسب متطلباتهم وواجباتهم. كما لأعضاء قوات الولايات المتحدة أن يرتدوا البزات الرسمية أثناء تأديتهم لواجباتهم في العراق.

المادة الرابعة عشرة: الدخول والمغادرة

١.لأغراض هذا الاتفاق، لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني دخول العراق ومغادرته من المنافذ الرسمية للمغادرة والوصول ويتطلب منهم فقط حمل بطاقات هوية وأوامر سفر تصدر لهم من الولايات المتحدة. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتحقق الذي تتولى السلطات العراقية المختصة تنفيذه. ٢.للسلطات العراقية حق التدقيق والتحقق من قوائم أسماء أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الداخلين إلى العراق والخارجين منه مباشرة عن طريق المنشآت والمساحات المتفق عليها. وتسلم تلك القوائم إلى السلطات العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة. ٣.لأغراض هذا الاتفاق، لأفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني دخول العراق والخروج منه عبر المنشآت والمساحات المتفق عليها ولا يطلب منهم سوى بطاقات الهوية التي أصدرتها الولايات المتحدة لكل منهم. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتدقيق والتحقق من صحة هذه الوثائق.

المادة الخامسة عشرة: الاستيراد والتصدير

١.لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصريا، لقوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها أن يستوردوا إلى العراق ويصدروا منه (مواد تم شراؤها في العراق)، ولهم أن يعيدوا تصدير، وأن ينقلوا ويستخدموا في العراق أية معدات أو تجهيزات أو مواد أو تكنولوجيا، بشرط أن لا تكون المواد التي يستوردونها أو يجلبونها ممنوعة في العراق اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد وإعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولا تخضع كذلك لمتطلبات الإجازات أو لأية قيود أخرى أو ضرائب أو رسوم جمركية أو أي رسوم أخرى تُفرض في العراق، وفقاً للتعريف الوارد في الفقرة رقم (١٠) من المادة الثانية. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة أن تقدم إلى السلطات العراقية المختصة وثائق مناسبة تؤكد ان هذه المواد مستوردة من قبل قوات الولايات المتحدة أو متعاقدي الولايات المتحدة لاستخدام قوات الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق حصريا.

استنادا إلى معلومات أمنية متوفرة لديها، للسلطات العراقية الحق في الطلب من قوات الولايات المتحدة وبحضورها فتح أي من الحاويات التي توجد فيها تلك المواد المستوردة للتحقق من محتوياتها. و تحترم السلطات العراقية حين

تقديم هذا الطلب المتطلبات الأمنية لقوات الولايات المتحدة، و تقبل إذا طلبت قوات الولايات المتحدة ذلك، أن تجري عمليات التحقق في المنشآت المستخدمة من قبل قوات الولايات المتحدة. ولا يخضع تصدير البضائع العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها لأي تفتيش أو أية قيود عدا متطلبات الإجازة. وتعمل اللجنة المشتركة مع وزارة التجارة العراقية وفقاً للقانون العراقي لتسهيل توفير متطلبات الحصول على الإجازة لغرض قيام قوات الولايات المتحدة بتصدير البضائع التي اشترتها في العراق لأغراض هذا الاتفاق. وللحقوق بطلب مراجعة أي من المسائل الناجمة عن تطبيق هذه الفقرة. و يتشاور الطرفان فوراً في هذه الحالات من خلال اللجنة المشتركة أو، إذا دعت الحاجة، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة.

٢. لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الاستيراد الى العراق، وإعادة تصدير واستخدام المواد والأجهزة الشخصية الخاصة بهم لغرض الاستهلاك أو الاستخدام الشخصي. ولا يخضع إستيراد وإعادة تصدير ونقل واستخدام مثل هذه المواد المستوردة في العراق إلى إجازات أو قيود أو ضرائب أو جبايات أو أية رسوم أخرى تفرض في العراق، كما هو مبين في الفقرة (١٠) من المادة الثانية. و تكون الكميات المستوردة معقولة ومتناسبة مع الاستعمال الشخصي. و ستتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة إجراءات لضمان عدم تصدير أية بنود أو مواد ذات أهمية ثقافية أو تاريخية بالنسبة للعراق.

٣. أي تفتيش للمواد المشار إليها في الفقرة (٢) من قبل السلطات العراقية، يجب أن يتم بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، ووفقاً للإجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة.

٤. تخضع للضرائب و الرسوم الكمركية كما هي معرفة بالفقرة (١٠) من المادة الثانية أية مادة مستوردة معفاة من الرسوم الكمركية و الرسوم الأخرى وفقاً لهذا الاتفاق وأية رسوم أخرى عند بيعها لأفراد أو كيانات غير مشمولة بالإعفاء الضريبي أو الامتيازات الخاصة بالاستيراد، و يدفع المشتري هذه الضرائب و الجبايات (بما في ذلك الرسوم الكمركية) عن المواد التي تم بيعها، و تقدّر قيمة هذه الضرائب و الجبايات في وقت بيع هذه المواد داخل العراق.

٥. يجب الامتناع عن استيراد أو استخدام المواد المشار إليها في فقرات هذه المادة أو لأغراض تجارية.

المادة السادسة عشرة: الضرائب

١. لا تُفرض أية ضرائب أو رسوم أو جبايات، كما هي معرفة في الفقرة (١٠) من المادة الثانية، قُدرت قيمتها وفرضت في أراضي العراق، على السلع والخدمات التي يتم شراؤها في العراق من قبل قوات الولايات المتحدة أو بالنيابة عنها لأغراض الاستخدام الرسمي، ولا يُفرض أي من ذلك على السلع والخدمات التي تم شراؤها في العراق بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة.

٢. لا يتحمل أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني مسؤولية دفع أية ضريبة أو رسم أو جباية تحدد قيمتها وتُفرض في أراضي العراق، ما لم تكن مقابل خدمات طلبوها وحصلوا عليها.

المادة السابعة عشرة: الإجازات والتراخيص

١. تعد إجازات قيادة المركبات النافذة المفعول التي أصدرتها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة، مقبولة لدى السلطات العراقية. لا

يتعرض حاملو إجازات قيادة المركبات لامتحان أو دفع جبايات لقيادتهم المركبات والسفن والطائرات العائدة لقوات الولايات المتحدة في العراق.

٢. تعد إجازات قيادة المركبات نافذة المفعول التي أصدرتها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة نافذة المفعول لدى السلطات العراقية عند استخدام سياراتهم الخاصة داخل أراضي العراق دون أن يخضع حاملوها إلى اختبار أو جباية.

٣. تعد جميع التراخيص المهنية التي أصدرتها سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية، على أن تكون هذه التراخيص متعلقة بالخدمات التي يقدمونها في إطار تأديتهم لواجباتهم الرسمية أو التعاقدية لدعم قوات الولايات المتحدة، وأفراد العنصر المدني، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين، وذلك وفقاً للشروط المتفق عليها بين الطرفين.

المادة الثامنة عشرة: المركبات الرسمية والعسكرية

١. تحمل المركبات الرسمية لوحات معدنية عراقية يتم الاتفاق بشأنها بين الطرفين. وتقوم السلطات العراقية، بناءً على طلب من سلطات قوات الولايات المتحدة، بإصدار لوحات التسجيل للعربات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة بدون جبايات، ووفقاً للإجراءات المتبعة مع القوات المسلحة العراقية. وتدفع سلطات قوات الولايات المتحدة إلى السلطات العراقية كلفة تلك اللوحات.

٢. تعد صلاحية التسجيل والتراخيص الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة للمركبات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية.

٣. تُعفى من متطلبات التسجيل والإجازات المركبات العسكرية التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة حصرياً، وتُميز هذه المركبات بأرقام واضحة عليها.

المادة التاسعة عشرة: خدمات أنشطة الإسناد

١. لقوات الولايات المتحدة، أو لآخرين ينوبون عن قوات الولايات المتحدة، القيام بواجبات إنشاء وإدارة أنشطة وكيانات داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، التي يمكن من خلالها تقديم الخدمات لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة. وتشمل هذه الكيانات والأنشطة مكاتب البريد العسكرية والخدمات المالية، ومتاجر بيع الأغذية والأدوية والسلع والخدمات الأخرى، ومناطق مختلفة تقدم فيها الخدمات الترفيهية وخدمات الإتصال السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الخدمات الإذاعية. ولا يتطلب إنشاء هذه الخدمات إصدار إجازات بذلك.

٢. تخضع للقوانين العراقية الخدمات الإذاعية والإعلامية والترفيهية التي يتعدى مداها نطاق المنشآت والمساحات المتفق عليها.

٣. يقتصر الوصول إلى خدمات أنشطة الإسناد على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم والأشخاص والكيانات التي يتم الاتفاق عليها. وعلى سلطات قوات الولايات

المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة للحيولة دون إساءة استخدام الخدمات التي تقدمها الأنشطة المذكورة، والحيولة دون بيع أو إعادة بيع السلع والخدمات المشار إليها إلى أشخاص لم يؤذن لهم بالوصول إلى هذه الكيانات والاستفادة مما تقدمه من خدمات. وتحدد قوات الولايات المتحدة إرسال البث الإذاعي والبرامج التلفزيونية للمستلمين المخولين.

٤. تتمتع الكيانات والأنشطة التي تقدم الخدمات المشار إليها في هذه المادة بنفس الإعفاءات المالية والكمركية التي تتمتع بها قوات الولايات المتحدة، بما في ذلك الإعفاءات المكفولة في المادتين الخامسة عشرة (١٥) و السادسة عشرة (١٦) من هذا الاتفاق. ويتم تشغيل وإدارة هذه الكيانات والأنشطة التي تقدم الخدمات وفقاً لأنظمة الولايات المتحدة، ولن تكون تلك الكيانات والأنشطة ملزمة بتحصيل أو دفع ضرائب أو رسوم أخرى عن الأنشطة المتصلة بعملياتها.

٥. يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية إلى تصديق سلطات الولايات المتحدة، ويُعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، باستثناء البريد غير الرسمي الذي قد يخضع للمراقبة الإلكترونية. وتتولى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية معالجة المسائل التي تنشأ في إطار تنفيذ هذه الفقرة، وتتم تسويتها باتفاق الطرفين فيما بينهما. وتقوم اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالتفتيش دورياً على الآليات التي تستخدمها سلطات الولايات المتحدة للتصديق على البريد العسكري.

المادة العشرون: العملة والصرف الأجنبي

١. لقوات الولايات المتحدة حق استخدام أي مبلغ من النقد بالعملة الأمريكية أو المستندات المالية المحددة قيمتها بالعملة الأمريكية لأغراض هذا الاتفاق حصراً. ويكون استخدام قوات الولايات المتحدة للعملة العراقية والمصارف الخاصة وفقاً للقوانين العراقية.

٢. لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تصدير العملة العراقية من العراق، وعليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتأمين عدم قيام أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة بتصدير العملة العراقية من العراق.

المادة الحادية والعشرون: المطالبات

١. باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود، يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة والعنصر المدني والناجمة عن تأديتهم واجباتهم الرسمية في العراق.

٢. على سلطات قوات الولايات المتحدة أن تدفع تعويضاً عادلاً ومعقولاً لتسوية مطالبات استحقاقية لأي طرف ثالث، التي تنشأ عن أفعال قام بها أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني أو نتيجة تقصيرهم أو إهمالهم، أثناء تأديتهم لواجباتهم الرسمية، أو تكون متصلة بالأنشطة غير القتالية لقوات الولايات المتحدة. ويجوز لسلطات قوات الولايات المتحدة تسوية المطالبات الاستحقاقية غير الناشئة عن تأدية الواجبات الرسمية على وجه السرعة

وفقاً لقوانين ولوائح الولايات المتحدة. وعند تسوية المطالبات تضع سلطات قوات الولايات المتحدة بعين الاعتبار أي تقرير عن تحقيق أو رأي تصدره السلطات العراقية بشأن المسؤولية أو حجم الأضرار.

٣. يتشاور الطرفان فوراً من خلال اللجنة المشتركة أو، إذا لزم الأمر، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة، في الحالات التي تحتاج الى مراجعة التي ورد ذكرها في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه بطلب من احد الطرفين.

المادة الثانية والعشرون: الاحتجاز

١. لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف أي شخص أو إلقاء القبض عليه (باستثناء التوقيف أو إلقاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني) إلا بموجب قرار عراقي يصدر وفقاً للقانون العراقي وعملاً بالمادة الرابعة.
٢. في حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف أشخاص أو إلقاء القبض عليهم كما هو مرخص به في هذا الاتفاق أو القانون العراقي، يجب تسليم هؤلاء الأشخاص إلى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت توقيفهم أو إلقاء القبض عليهم.
٣. للسلطات العراقية أن تطلب المساعدة من قوات الولايات المتحدة لغرض توقيف أفراد مطلوبين أو إلقاء القبض عليهم.
٤. عند بدء تنفيذ هذا الاتفاق تقوم قوات الولايات المتحدة بتقديم المعلومات المتوفرة عن جميع الموقوفين لديها إلى الحكومة العراقية. تصدر السلطات العراقية المختصة أوامر إلقاء قبض على المطلوبين منهم. تقوم قوات الولايات المتحدة بالتنسيق الكامل والفعال مع الحكومة العراقية بتسليم المطلوبين منهم إليها وفق أوامر إلقاء قبض عراقية نافذة وإطلاق سراح جميع الموقوفين الباقين بشكل منظم و آمن إلا إذا طلبت الحكومة العراقية خلاف ذلك عملاً بالمادة (٤) من هذا الاتفاق.
٥. لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل أو العقارات الأخرى إلا بموجب أمر قضائي عراقي يصدر في هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية، باستثناء الحالات التي تدور فيها عمليات قتال فعلية عملاً بالمادة (٤).

المادة الثالثة والعشرون: التنفيذ

- يُنَاطُ تنفيذ هذا الاتفاق وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيره وتطبيقه بالهيئات التالية:
١. تُشكّل لجنة وزارية مشتركة يكون أعضاؤها أشخاص على المستوى الوزاري يحددهم الطرفان. وتتولى اللجنة الوزارية المشتركة النظر والبت في القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق.
 ٢. تتولى اللجنة الوزارية المشتركة تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) تتألف من ممثلي كلا الطرفين. وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) مشتركة بين الطرفين.
 ٣. تُشكّل اللجنة الوزارية المشتركة أيضاً لجنة مشتركة تتألف من ممثلين يختارهم الطرفان ويرأسها بصورة مشتركة ممثل عن كل من الطرفين. وتتولى هذه اللجنة النظر والبت في كل القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق التي لاتدخل في اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC).

٤. تُشكّل اللجنة المشتركة المشكلة وفق الفقرة (٣) من هذه المادة لجائاً فرعية مشتركة في مختلف المجالات تتولى كل منها، النظر في القضايا الناشئة عن الاتفاقية وفقاً لاختصاصاتها.

المادة الرابعة والعشرون: انسحاب القوات الأمريكية من العراق

اعترافاً بأداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدراتها، وتوليها لكامل المسؤوليات الأمنية، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين، فإنه تم الاتفاق على ما يلي:

١. على جميع قوات الولايات المتحدة الانسحاب من جميع الأراضي و المياه و الأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول عام ٢٠١١ ميلادي.

٢. على جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة الانسحاب من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أية محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩ ميلادي.

٣. تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة عملاً بالفقرة (٢) أعلاه في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات التي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) قبل التاريخ المحدد في الفقرة ٢ أعلاه.

٤. تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت.

٥. يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتخفيض عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، وعليهما أن يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات.

المادة الخامسة والعشرون: إجراءات لإنهاء تطبيق الفصل السابع على العراق

١. اعترافاً بحق حكومة العراق في أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٩٠) (٢٠٠٧)، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨؛

٢. وتنوياً بالرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن الدولي: رسالة من رئيس وزراء العراق ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٧ و ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧، على التوالي وهما ملحقتان بالقرار (١٧٩٠)؛

٣. وإشارة إلى الجزء الثالث من إعلان المبادئ بشأن علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد الذي وقع عليه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء العراق يوم ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧، والذي سجل للتاريخ دعوة العراق إلى مد فترة التفويض المشار إليه أعلاه لفترة أخيرة تنتهي في تاريخ لا يتعدى ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨؛

٤. واعترافاً كذلك بالتطورات الكبيرة والإيجابية في العراق، وتذكيراً بأن الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٦٦١) عام ١٩٩٠، ولا سيما أن الخطر الذي

كانت تشكله حكومة العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال: فإن الطرفين يؤكدان في هذا الصدد أنه مع إنهاء العمل يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٩٠)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) (١٩٩٠)، ويؤكدان كذلك أن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨.

المادة السادسة والعشرون: الأصول العراقية

١. لتمكين العراق من الاستمرار في تنمية اقتصاده الوطني عن طريق إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية العراقية، وكذلك توفير الخدمات الحيوية الأساسية للشعب العراقي، وللاستمرار في الحفاظ على موارد العراق من البترول والغاز وموارده الأخرى والحفاظ كذلك على أصوله المالية والاقتصادية في الخارج، بما في ذلك صندوق التنمية للعراق، تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بذل أقصى الجهود في سبيل:

(أ) - دعم العراق لإعفاءه من الديون الدولية الناتجة عن سياسات نظام الحكم السابق.

(ب) - دعم العراق للتوصل إلى قرار شامل ونهائي بشأن مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن نظام الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي.

٢. اعترافاً بالقلق الذي يبديه العراق للمطالبات القائمة على أفعال ارتكبتها نظام الحكم السابق، وتفهماً لهذا الأمر يمارس رئيس الولايات المتحدة سلطاته لتوفير الحماية لصندوق تنمية العراق و لممتلكات أخرى معينة يملك العراق نصيباً فيها من العمليات القضائية الأمريكية. وستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل وفعال مع الحكومة العراقية فيما يتعلق باستمرار هذه الحماية وبخصوص تلك المطالبات.

٣. تماشياً مع رسالة من رئيس الولايات المتحدة سترسل إلى رئيس وزراء العراق، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق بشأن الطلب الذي قدمته إلى مجلس الأمن لمد الحماية والترتيبات الأخرى بشأن البترول ومنتجات البترول والغاز الطبيعي المنتجة في العراق، والموارد والالتزامات الناشئة عن هذه المبيعات، وصندوق التنمية للعراق، وهي الترتيبات المحددة في قرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) (٢٠٠٣) و(١٥٤٦) (٢٠٠٣).

المادة السابعة والعشرون: ردع المخاطر الأمنية

من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمساهمة في إرساء السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بفعالية من أجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري. ويتفقان في هذا الصدد على:

١- عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياحه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، وبناء على طلب من حكومة العراق، يقوم الطرفان، بالشروع فوراً في مداورات استراتيجية، ووفقاً لما قد يتفقان عليه

فيما بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي إجراء آخر، لردع مثل هذا التهديد.

٢- يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية في العراق، بما في ذلك، وفق ما قد يتفقان عليه، التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية.

٣. لا يجوز استخدام أراضي ومياه وأجواء العراق ممراً أو منطلقاً لشن هجمات ضد بلدان أخرى.

المادة الثامنة والعشرون: المنطقة الخضراء

عند بدء نفاذ هذا الاتفاق تتولى الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن المنطقة الخضراء. وللحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة دعماً محدوداً ومؤقتاً للسلطات العراقية في المهمة المتعلقة بالأمن في المنطقة الخضراء، وعند تقديم مثل هكذا طلب تقوم السلطات العراقية ذات الصلة بالعمل بصورة مشتركة مع قوات الولايات المتحدة بشأن الأمن في المنطقة الخضراء خلال الفترة الزمنية التي تحددها الحكومة العراقية.

المادة التاسعة والعشرون: ترتيبات التنفيذ

كلما دعت الحاجة لذلك يقوم الطرفان بوضع آليات مناسبة لتنفيذ مواد هذا الاتفاق بما فيها المواد التي لم تتضمن آليات محددة للتنفيذ.

المادة الثلاثون: مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية

١. يكون هذا الاتفاق ساري المفعول لفترة ثلاث سنوات، مالم يتم إنهاء العمل به من قبل أحد الطرفين قبل انتهاء تلك الفترة عملاً بالفقرة (٣) من هذه المادة.

٢. لا يعدل هذا الاتفاق إلا بموافقة الطرفين رسمياً وخطياً وفق الإجراءات الدستورية السارية في البلدين.

٣. ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة واحدة من استلام أحد الطرفين من الطرف الآخر إخطاراً خطياً بذلك.

٤. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، بعد تبادل الطرفين المذكرات

الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة لدى كل منهما لتنفيذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين.

تمّ التوقيع على هذا الاتفاق في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

جمهورية العراق

الولايات المتحدة الأمريكية



اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية

فيما يأتي تعيد «المركز» نشر نص اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية الذي أقره مجلس النواب في ٢٧/١١/٢٠٠٨:

الدياجة

إن جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأمريكية:

١. إذ تؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في إقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد استناداً إلى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة لكليهما،
٢. وإدراكاً منهما للتطورات الكبيرة والإيجابية التي حدثت في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وشجاعة الشعب العراقي في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً بمقتضى دستور جديد، وترحيباً بإنهاء الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بموجب القرار رقم (١٧٩٠) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة استناداً إلى الفصل السابع في موعده أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، و تذكيراً بأن الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبني مجلس الأمن الدولي القرار (٦٦١) عام ١٩٩٠ و لاسيما أن الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام و

الأمن الدوليين قد زال، وتأكيداً في هذا السياق على أن العراق ينبغي أن يعود بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ إلى مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (٦٦١)،
٣. وتماشياً مع إعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية الذي تم توقيعه في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧،
٤. وإدراكاً منهما لرغبة كلا البلدين في إقامة علاقة طويلة الأمد، والحاجة لدعم إنجاح العملية السياسية، وتعزيز المصالحة الوطنية في إطار العراق الموحد الفيدرالي، وبناء اقتصاد متنوع ومتطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي،
٥. وإذ تؤكدان مجدداً على أن مثل هذه العلاقة طويلة الأمد في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية من شأنها أن تساهم في تعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق، ومن شأنها كذلك تأمين قيام العراق بتحمل كامل المسؤولية عن أمنه، وعن سلامة شعبه والمحافظة على السلام داخل العراق وبين بلدان المنطقة،
قد اتفقتا على ما يلي :

القسم الأول: مبادئ التعاون

تقوم هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية بين الدولتين وفق ما يلي:
١. تستند علاقة الصداقة والتعاون إلى الاحترام المتبادل، والمبادئ والمعايير المعترف بها للقانون الدولي وإلى تلبية الالتزامات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام العنف لتسوية الخلافات.
٢. إن وجود عراق قوي قادر على الدفاع عن نفسه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة.
٣. إن الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق هو بطلب من حكومة العراق ذات السيادة، وبالاحترام الكامل لسيادة العراق.
٤. على الولايات المتحدة أن لا تستخدم أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى وأن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق.

القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي

ينطلق الطرفان من فهم مشترك مفاده أن جهودهما وتعاونهما المشترك في المسائل السياسية والدبلوماسية من شأنه تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق وفي المنطقة. في هذا الصدد على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهودها للعمل ومن خلال حكومة العراق المنتخبة ديمقراطياً من أجل:
١. دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية.
٢. دعم وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حتى يلعب دوراً إيجابياً وبناءً في المجتمع الدولي.
٣. دعم جهود حكومة العراق في إقامة علاقات إيجابية مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل، والحوار الإيجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات، بما في ذلك المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لازالت تلحق الضرر بالعراق، بدون استخدام القوة أو العنف، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها.

القسم الثالث : التعاون الدفاعي والأمني

تعزيزاً للأمن والاستقرار في العراق، وبذلك المساهمة في حفظ السلم والاستقرار الدوليين، وتعزيزاً لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية دون الإجحاف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه وأجوائه. ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً للاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه.

القسم الرابع : التعاون الثقافي

ينطلق الطرفان من القناعة بأن الصلات بين مواطنيهما التي تقام من خلال التبادل الثقافي، والعلاقات التعليمية، واستكشاف تراثهما الأثري المشترك سوف يؤدي إلى إقامة روابط متينة وطويلة الأمد من الصداقة والاحترام المتبادل. وتحقيقاً لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

١. تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي وتسهيل النشاطات الثقافية، مثل برامج تبادل زيارات المواطنين، وبرنامج التبادل الشبابي والدراسة، والبرنامج الدولي لإقامة الصلات والتبادل (GCE)، وبرنامج تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية.
٢. تشجيع وتسهيل التعاون والتنسيق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع الاستثمار في مجال التعليم، بما في ذلك عبر إنشاء الجامعات وعلاقات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية والأكاديمية العراقية والأمريكية، مثل برنامج الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة الأمريكية.
٣. تعزيز تنمية قادة المستقبل في العراق من خلال برامج التبادل والتدريب والزمالات الدراسية، مثل برنامج فولبرايت، وبرنامج الزائر الدولي للشخصيات القيادية (IVLP)، في مجالات من بينها العلوم والهندسة والطب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي.
٤. تعزيز وتسهيل عملية تقديم الطلبات للحصول على التأشيرات الأمريكية بما يتلاءم مع القوانين والإجراءات الأمريكية، من أجل تفعيل مشاركة الأفراد المؤهلين العراقيين في النشاطات العلمية والتعليمية والثقافية.
٥. تشجيع جهود العراق في مجال الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان.
٦. تشجيع الجهود والمساهمات العراقية في المساعي الدولية المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي العراقي، وحماية الآثار، وإعادة تأهيل المتاحف العراقية، ومساعدة العراق في استعادة وترميم آثاره المهيبة من خلال مشروعات مثل مشروع مستقبل بابل، و الإجراءات المتخذة بمقتضى قانون الحماية الطارئة الأمريكي للآثار الثقافية العراقية لعام ٢٠٠٤.

القسم الخامس : التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة

إن بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنامٍ في العراق، ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي، وقادر على توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي، والترحيب بعودة المواطنين العراقيين الذين يعيشون خارج البلاد في الوقت الحالي سوف يتطلب استثمار رأسمال غير مسبوق في إعادة البناء وتنمية موارد العراق الطبيعية والبشرية المتميزة، ودمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته.

وتحقيقاً لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

١. دعم جهود العراق من أجل استثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاستثمار في مشروعات تحسّن الخدمات الأساسية للشعب العراقي.
٢. إدامة حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة تنمية العراق، بما في ذلك من خلال الحوار حول التعاون الاقتصادي، واتفاقية إطار التجارة والاستثمار عند دخولها حيز التنفيذ.
٣. تشجيع توسيع التجارة الثنائية من خلال الحوار التجاري الأمريكي - العراقي، وبرامج التبادل الثنائية، مثل أنشطة الترويج التجاري، والوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد.
٤. دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، وكذلك بواسطة استمرار العلاقات التجارية العادية مع الولايات المتحدة.
٥. تعزيز الجهود الدولية لتنمية الاقتصاد العراقي وجهود العراق لإعادة بناء وتأهيل بنيته التحتية الاقتصادية والمحافظة عليها، بما في ذلك استمرار التعاون مع مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار.
٦. حث كل الأطراف على الامتثال للالتزامات التي قدمت بمقتضى العهد الدولي مع العراق، بهدف إعادة تأهيل مؤسسات العراق الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات تضع الأساس لتنمية القطاع الخاص وإيجاد الوظائف.
٧. تسهيل انسياب الاستثمار المباشر إلى العراق من أجل المساهمة في إعادة إعمار وتنمية اقتصاده.
٨. تشجيع تنمية قطاعات الكهرباء والنفط والغاز العراقي، بما في ذلك تأهيل المنشآت والمؤسسات الحيوية، وتعزيز القدرات العراقية وتأهيلها.
٩. العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة في تحديد أماكن وجود أموال وممتلكات أسرة صدام حسين وأركان نظامه والتي تم اخراجها بشكل غير مشروع واستعادتها، وكذلك الآثار المهربة والتراث الثقافي قبل ٩ نيسان ٢٠٠٣ وبعده.
١٠. التشجيع على خلق بيئة إيجابية للاستثمار بغية تحديث القطاع الصناعي الخاص في العراق لتحفيز النمو وتوسيع الإنتاج الصناعي، بما في ذلك من خلال تشجيع التواصل مع المؤسسات الصناعية الأمريكية.
١١. تشجيع التنمية في مجال النقل الجوي والبحري، وكذلك تأهيل الموانئ العراقية وتعزيز التجارة البحرية بين الطرفين، بما في ذلك تيسير التعاون مع الإدارة الفدرالية الأمريكية للطرق.
١٢. إقامة حوار نشط حول القضايا الزراعية لمساعدة العراق من أجل تنمية إنتاجه الزراعي المحلي وسياساته التجارية.
١٣. تشجيع الوصول إلى البرامج التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية كل من المزارع والمؤسسات والتسويق من أجل تحقيق دخول أعلى وزيادة العمالة، ومواصلة البناء على البرامج الناجحة لوزارة الزراعة الأمريكية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في مجال الأعمال التجارية الزراعية والإرشاد الزراعي والمشاركة في صياغة السياسات.
١٤. تشجيع زيادة الصادرات الزراعية العراقية، بما في ذلك من خلال المشاركة في صياغة السياسات، وتشجيع تثقيف المصدرين العراقيين بشأن اللوائح الأمريكية في مجال الصحة والسلامة.

القسم السادس : التعاون الصحي والبيئي

من أجل تحسين صحة مواطني العراق، وحماية وتحسين البيئة الطبيعية المتميزة على الأرض التاريخية لبلاد الرافدين، يتفق الطرفان على التعاون من أجل :

١. دعم وتعزيز جهود العراق من أجل بناء هياكل بنيته الصحية التحتية، وتقوية المنظومات والشبكات الصحية.
٢. دعم جهود العراق من أجل تدريب الكوادر والكفاءات الصحية والطبية.
٣. إقامة حوار حول القضايا الخاصة بالسياسات الصحية من أجل دعم التنمية بعيدة المدى في العراق. ويمكن أن تشمل الموضوعات الحد من انتشار الأمراض المعدية، والصحة الوقائية والعقلية، والرعاية الصحية التخصصية، ورفع كفاءة منظومة التوريدات الطبية العراقية.
٤. تشجيع الاستثمار العراقي و الدولي في مجال الصحة وتسهيل برامج تبادل الأخصائيين المهنيين من أجل تشجيع نقل الخبرة والمساعدة في إقامة علاقات بين المؤسسات الطبية والصحية، ومواصلة البناء على أساس البرامج القائمة مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية بما في ذلك مراكزها لمكافحة الأمراض والوقاية منها.
٥. تشجيع الجهود العراقية لتعزيز آليات حماية البيئة العراقية والمحافظة عليها وتحسينها وتنميتها وتشجيع التعاون البيئي الإقليمي والدولي.

القسم السابع : التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- إن الاتصالات هي شريان النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وكذلك الأساس لدعم الديمقراطية والمجتمع المدني. ومن أجل تحسين الوصول إلى المعلومات وتشجيع تنمية أحدث صناعة لوسائل الاتصالات في العراق، يتفق الطرفان على التعاون من أجل :
١. دعم تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجالات تنظيم خدمات الاتصالات وتطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات.
 ٢. تبادل الآراء والممارسات فيما يتعلق بتحرير أسواق تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات، ودعم هيئة تنظيمية مستقلة.
 ٣. تشجيع المشاركة العراقية الفعالة في اجتماعات ومبادرات منتدى إدارة الإنترنت، بما في ذلك اجتماعاته الدولية القادمة.

القسم الثامن: التعاون في مجال إنفاذ القانون والقضاء

يتفق الطرفان على التعاون من أجل :

١. دعم تطوير اندماج وأمن نظام العدالة الجنائية العراقي، بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون.
٢. تبادل الآراء وأفضل الممارسات المتصلة ببناء القدرات القضائية والتدريب، بما في ذلك استمرار أنشطة التنمية المهنية لكل من القضاة والمحققين القضائيين وأفراد أمن النظام القضائي والموظفين الإداريين بالمحاكم.
٣. تعزيز العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والنظام القضائي لمواجهة الفساد و التهديدات الإجرامية المشتركة عبر حدود الدول، مثل الإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، والمخدرات، وغسيل الأموال، وتهريب الآثار، وجرائم الحاسوب.

١. يشكل الطرفان لجنة تنسيق عليا لمراقبة التنفيذ العام لهذه الاتفاقية وتطوير الأهداف المتفق عليها. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وقد تشمل ممثلين عن الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.
٢. يعمل الطرفان على تأسيس لجان تنسيق مشتركة إضافية، حسب ما يلزم، تتولى مسؤولية تنفيذ هذه الاتفاقية والإشراف عليها. وتتبع لجان التنسيق المشتركة لجنة التنسيق العليا، و تتولى ما يلي:
 - أ. متابعة التنفيذ والتشاور بصورة منتظمة من أجل تشجيع أكثر السبل فعالية لتنفيذ هذه الاتفاقية والمساعدة في حل الخلافات حسب ما يلزم،
 - ب. اقتراح مشاريع جديدة للتعاون وإجراء مناقشات ومفاوضات وفقا لما يلزم من أجل الوصول إلى اتفاق حول تفاصيل مثل هذا التعاون،
 - ج. إشراك الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى من حين لآخر لغرض توسيع نطاق التنسيق، على أن تعقد هذه الاجتماعات في العراق وفي الولايات المتحدة وفقاً لما يكون مناسباً.
 ٣. تتم تسوية الخلافات التي قد تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية عن طريق القنوات الدبلوماسية، ما لم تتم تسويتها في إطار لجنة التنسيق المشتركة المعنية، وما لم يتسن حلها في إطار لجنة التنسيق العليا.

القسم العاشر: الاتفاقات والترتيبات التنفيذية

يجوز للطرفين إبرام اتفاقات أو ترتيبات إضافية، حسب ما يكون ضروريا وملائماً، لتنفيذ هذه الاتفاقية.

القسم الحادي عشر: أحكام ختامية

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لتنفيذ هذه الاتفاقية بموجب الإجراءات الدستورية ذات الصلة النافذة في كلا البلدين.
 ٢. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يقدم أي من الطرفين إخطاراً خطياً للطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية. ويسري مفعول الإنهاء بعد عام واحد من تاريخ مثل هذا الإخطار.
 ٣. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين خطياً ووفق الإجراءات الدستورية النافذة في البلدين.
 ٤. يخضع كل تعاون بموجب هذه الاتفاقية لقوانين وتعليمات البلدين.
- تمّ التوقيع على هذا الاتفاق في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنكليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

عن

الولايات المتحدة الأمريكية

رايان كروكر

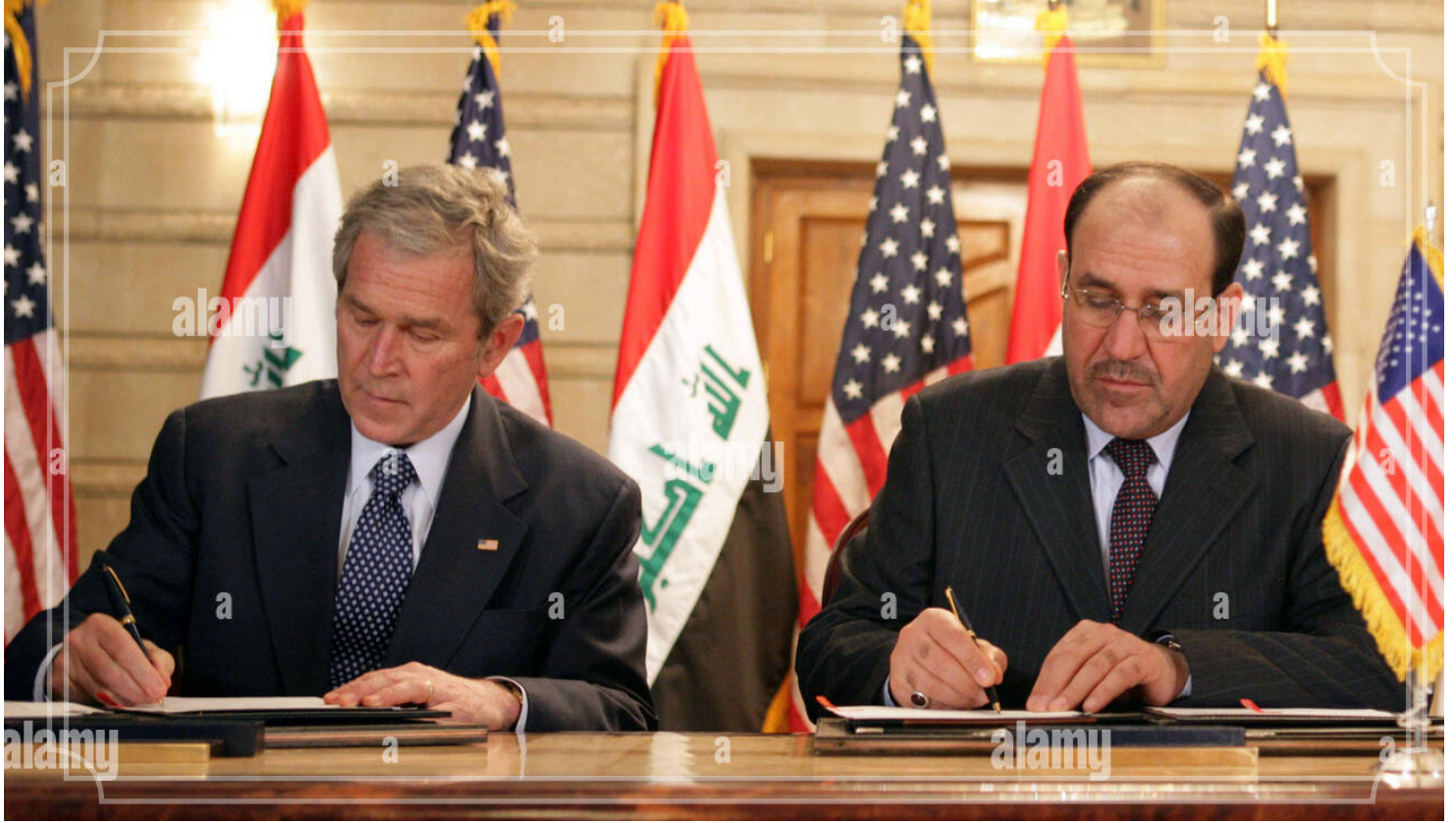
سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق

عن

جمهورية العراق

هوشيار زيباري

وزير الخارجية



البيان المشترك الصادر عن الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق

السابع من ميثاق منظمة الامم المتحدة •
واذ يؤكدان مجدداً على التزام الولايات المتحدة ببذل
افضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات
اللازمة لاستعادة وضعه القانوني والدولي السائد قبل
ان تفرض عليه العقوبات بموجب الفصل السابع من
ميثاق منظمة الامم المتحدة في اعقاب تبني قرار
مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ (١٩٩٠).
واذ يدركان ما حققته الولايات المتحدة وجمهورية
العراق من نجاح كبير في مجال احلال الامن ومكافحة
الارهاب واذا يؤكدان مجدداً ان علاقتهما الاقتصادية
والدبلوماسية والثقافية وعلاقتهما في مجالات اخرى

ان الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق:

اذ يدركان أهمية تعزيز الامن والاستقرار في العراق ؛
واذ يدركان رغبة البلدين في اقامة علاقة تعاون
طويلة الامد بينهما وكذلك التزامهما بدعم العراق
الديمقراطي والاتحادي ، وبأنشاء نظام اقتصادي متنوع
ومتقدم يؤمن اندماج العراق في المجتمع الدولي ؛
واذ ياخذان بعين الاعتبار التطورات الهامة والايجابية
التي شهدتها العراق ، ويشيران الى انتهاء ولاية القوات
المتعددة الجنسيات في الحادي والثلاثين كانون الاول
/ ديسمبر ٢٠٠٨ والتحويل الممنوح لها في القرار ١٧٩٠)
(٢٠٠٧ الصادر عن مجلس الامن الدولي بموجب الفصل



التعاون بين البلدين يقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما



كذلك تساهم في تعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق وفي توفير السلامة والرفاهية للشعب العراقي وان هذه العلاقات سوف تعزز الامن والتطور الاقتصادي في العراق وفي بلدان المنطقة كذلك .

واذ يؤكدان مجددا كذلك ان التعاون في ما بينهما يقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفقا للاغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة الامم المتحدة ووفقا للالتزامات التي تعهد بها البلدان بصورة مشتركة بصفتهم بلدين مستقلين ومتساويين يمارس كل منهما سيادته على اراضيهِ .

وبناء على ذلك فأُن الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق يقرران بموجب ذلك :

١- انهما قد تبادلوا في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨، مذكرات دبلوماسية من شأنها التأكيد على انتهاء كل منهما من اتخاذ التدابير او الاجراءات الدستورية المطلوبة والكفيلة بدخول الاتفاقين المعقودين بينهما حيز النفاذ، وهما « الاتفاق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الامريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق » و« اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق » والذان تم التوقيع عليهما في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ » (الاتفاقان)

٢- أن الاتفاقين سوف يدخلان حيز النفاذ في اليوم الاول من شهر يناير / كانون الثاني عام ٢٠٠٩، عملا بالمادة ٣٠ (٤) من الاتفاق الاول والقسم الحادي عشر (٤) من الاتفاق الثاني .

**تم الاتفاق على نص هذا البيان المكتوب في بغداد
الرابع عشر من شهر كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠٠٨.**



قصر السلام .. قصر الإجماع الوطني

إفتتاحية صحيفة (الاتحاد) الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني

في 2008/11/30

وكياناته واحزابه السياسية الملونة من اجل ان يغذي الجميع للحصول على الاجماع الوطني، حتى الذين تحفظوا على الاتفاقية لم يغادروا قلب الرئيس جلال طالباني الذي برهن مرة اخرى وفي ظل ازمة كانت على وشك الانفجار، بانه الخيمة الكبيرة التي يطمئن كل من يأخذ مساحة له فيها وصمام الامان للعراقيين جميعا من أجل التوافق الوطني بشأن الامور.

ولولا طالباني الذي جمع في خيمته العراقية الشيعي الى جانب السني، الكردي الى جانب العربي، المسيحي الى جانب المسلم، العلماني الى جانب الاسلامي، والقومي الى جانب الليبرالي الذي فيه عبق "باقة وردة" التي يجسد طالباني صورة العراق فيها، لما تحول قصر السلام الى قصر للاجماع الوطني، ولما حسم امر الاتفاقية بالطريقة التي ارتضى بها جميع الذين صوتوا لها، ولما كان هذا الاجماع الكبير في مجلس النواب العراقي بشأن الاتفاقية وورقة الاصلاح التي تعد خارطة طريق لإعادة تسمية "حكومة الوحدة الوطنية" الى الوزارة الحالية والتي يجب عليها تنفيذها وتطبيقها، لانها لا تجمع المطالب فحسب بل تجمع فيها "الاجماع الوطني" وهو الاهم الذي تحتاجه الحكومة للنجاح والفلاح.

الاتفاقية العراقية - الامريكية كانت موضع الاختلافات والخلافات، وهي النقطة التي كانت القوى العراقية تتبعثر عندها بين المؤيد والمعارض والمتحفظ والرافض، وكان الامل ضئيلا امام العراقيين للاتفاق حول هذه الاتفاقية بالرفض او القبول.

والزمن كان يجري ويركض ومصير الاتفاقية غير معروف، وكان ينبغي ان يحسم العراقيون موقفهم من الاتفاقية التي يرتبط بها بشكل مباشر وغير مباشر مصير العملية السياسية ومستقبل الديمقراطية والحياة الدستورية في البلاد، ناهيك عن الوضع العسكري والامني الذي لم يكن يستقيم ويتقدم نحو الاحسن لولا حسم الموقف باتجاه قبول الاتفاقية.

الانظار كلها كانت تتجه نحو طريق يدل العراقيين الى أفضل السبل وأحسن البدائل للتعامل مع الاتفاقية العراقية - الامريكية، وقصر السلام هذه المرة، مثل كل المرات السابقة كان المكان الذي «يشعر فيه» بانه يوفر افضل الاجواء والخيارات لتقريب الفرقاء من نقطة الشراكة في إتخاذ القرار الوطني المسؤول حيال الاتفاقية.

العملية الكبرى التي اجريت لقلبه لم تقف عائقا امام تدفق دمه بحيوية وعنفوان طوال اربعة ايام ولساعات متأخرة من الليل الى جسده الذي يمثل كل جزء منه قسما من العراق ومكوناته



رسالة شكر من رئيس كتلة «التوافق» الى الرئيس مام جلال:

دوركم الفعال كان الحجر الأساس في إجماع العراقيين على كلمة واحدة

السياسية لتحقيق التوافق الوطني بشأن الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وورقة الإصلاح السياسي. إن دوركم الفعال كان الحجر الأساس في إجماع العراقيين على كلمة واحدة مما يدعونا للدعوة الى استمرار جهودكم الخيرة في معالجة الملفات الأخرى الشائكة على النهج نفسه الذي مارستموه نحو تحقيق الاستقرار وإعادة بناء العراق سياسياً واقتصادياً.

وفقكم الله وسدد خطاكم وآملنا وآمال العراقيين معقودة بمقامكم الكريم ولكم منا خالص التقدير.

إياد السامرائي

رئيس الكتلة النيابية

٢٠٠٨/١٢/١

تلقى فخامة رئيس الجمهورية السيد جلال طالباني رسالة شكر من رئيس كتلة جبهة التوافق العراقية في مجلس النواب الدكتور إياد السامرائي، معرباً فيها عن شكر أعضاء الكتلة وتقديرهم للجهود التي بذلها الرئيس طالباني لتحقيق التوافق الوطني بشأن اتفاقية سحب القوات وورقة الإصلاح السياسي.

وهذا نص الرسالة:

فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ جلال

طالباني المحترم

أتوجه إليكم باسمي وباسم إخواني أعضاء مجلس النواب لكتلة جبهة التوافق العراقية بالشكر الجزيل والتقدير العميق للجهود المضنية التي بذلتوها والروح الايجابية الأبوية التي تعاملتم بها مع مختلف القوى



محمد شيع السوداني :

انتهاء مهمة التحالف.. نصرٌ نحتفي به ودولةٌ نستكمل بناءها

قواتنا المسلحة، بمختلف صنوفها، من الجيش والشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والبيشمركة وأبناء العشائر، معارك التحرير مدينةً بعد أخرى، حتى أُعلن النصر في كانون الأول ٢٠١٧.

ووقفت إلى جانب شعبنا في تلك المعركة دولٌ صديقة، ومعها مجتمعٌ دولي أدرك أن الإرهاب الذي ضرب العراق لا يقف خطره عند حدود بلدٍ بعينه، فكان الإسناد الجوي والتدريب والمشورة وتبادل المعلومات جزءاً من شراكةٍ أسهمت في صناعة النصر.

ومن هنا، فإن ما يجري اليوم ليس مجرد انتهاء مهمة عسكرية، وإنما إعلانٌ عن إنجاز المهمة التي

يطوي العراق اليوم صفحةً امتدت اثني عشر عاماً، مع انتهاء مهمة التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في الثلاثين من أيلول ٢٠٢٦، وفق الجدول الزمني الذي اتفقنا عليه مع شركائنا. وهي صفحةٌ فتحت في واحدة من أصعب لحظات تاريخنا الحديث، حين اجتاحت عصابات داعش، في صيف عام ٢٠١٤، قرابة ثلث مساحة البلاد، وواجهت الدولة العراقية تهديداً وجودياً لم يكن تجاوزه بالأمر اليسير.

لكن العراقيين لم يتركوا لتلك اللحظة أن تكتب خاتمة تاريخهم؛ فهبّ أبناء شعبنا ملبيين فتوى الدفاع الكفائي التي أطلقتها المرجعية الدينية العليا، وخاضت

البিশمركة جزء أساسي من منظومة الدفاع العراقية

حقيقة واضحة أن العراق، حين توحدت إرادته، استطاع أن ينتصر. وهي، قبل ذلك كله، رسالة إلى العالم بأن العراق بلغ من التعافي واستعادة قدراته ما يؤهله لتولي أمنه بنفسه، وأن ينتقل من موقع المتلقي للدعم إلى موقع الشريك في صناعة الاستقرار في محيطه.

ولا تأتي هذه المناسبة منفردة، بل في سياق تحولات أخرى تعكس ما بلغته الدولة العراقية من قدرة متزايدة على إدارة ملفاتها الأمنية، ومن نصج في بناء علاقاتها مع جيرانها على قاعدة التعاون والمصالح المتبادلة.

ومن ذلك الاتفاق العراقي التركي الذي أعلن على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن تسلم الحكومة الاتحادية معسكر بعشيق تدريجياً، وفق آلية وجدول زمني متفق عليهما. وبعد هذا التوجه امتدادا لحوارات معمقة أجريت مع الجانب التركي في آب ٢٠٢٤ بشأن الملف الأمني والتعاون العسكري حيث افضى الى ارساء إطار مؤسسي ينظم التنسيق الأمني بين بغداد وأنقرة. وتأتي هذه الخطوة في ظل تعاون متنامٍ في مشروع طريق التنمية، الذي أكد الجانبان ضرورة تسريع إنجازه، بوصفه ممراً يربط ميناء الفاو الكبير بتركيا، ومنها بأوروبا، ويجعل من أمن البلدين واستقرارهما مصلحة مشتركة ومسؤولية متبادلة.

لكن استكمال السيادة لا يقف عند انتهاء مهمة

تشكل التحالف من أجلها، بعد دحر تنظيم داعش واستعادة العراق قدرته على إدارة أمنه. وقد حرصنا، عندما كنا في موقع المسؤولية، على أن يأتي إنهاء هذه المهمة ثمرة لحوارٍ جاد ومسؤول، لا نتيجةً لظرف عابر أو قرار منفرد. فانطلق الحوار عبر اللجنة العسكرية العليا مطلع عام ٢٠٢٤، وتوَّج ببيانٍ مشترك في أيلول من العام نفسه، رسم جدولاً زمنياً واضحاً لانتقال العلاقة مع دول التحالف من إطارها العسكري متعدد الأطراف إلى علاقاتٍ ثنائية شاملة، تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

ولهذا، فإن مناسبة انتهاء مهمة التحالف تستحق أن تُمنح ما يليق بها من الاحتفاء، رسمياً وشعبياً، فالأمم التي لا تحتفي بانتصاراتها، ولا توثق تضحيات أبنائها، تترك لغيرها أن يكتب روايتها، وتفترط في رصيد معنوي هو من أثنى ما تملكه الشعوب. والاحتفاء بانتهاء مهمة التحالف ليس احتفاءً بمغادرة أحد، وإنما هو احتفاءً بنصرٍ صنعته العراقيون، وتقديرٌ لتضحيات الشهداء والجرحى وذويهم، ولبطولات قواتنا الأمنية بمختلف صنوفها، وعرفانٌ بدور الدول الصديقة والمجتمع الدولي الذي وقف معنا في أصعب الظروف.

وينبغي أن تكون هذه المناسبة محطة وطنية جامعة؛ نكرم فيها أصحاب التضحيات، ونوثق ملحمة التحرير للأجيال القادمة، ونرسخ في الذاكرة الوطنية

ما يجري اليوم ليس مجرد انتهاء مهمة عسكرية

في إنهاء مهمة التحالف بالحوار، بوصف ذلك جزءاً من المسار ذاته، إدراكاً منا أن استعادة السيادة وحصر السلاح وجهان لاستحقاق واحد هو استكمال بناء الدولة. وقد فرضت تداعيات السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، وحرب حزيران ٢٠٢٥، ثم الحرب التي اندلعت في شباط ٢٠٢٦، ظروفًا إقليمية أشد تعقيداً على هذا المسار. ووجد العراق نفسه، في كل مرة، أمام خطر الانجرار إلى حروبٍ لا مصلحة له فيها، وكان علينا أن نوازن بدقة بين تجنب البلاد نيران تلك الحروب، والحفاظ في الوقت نفسه على السلم الأهلي ووحدة الموقف الوطني. وفي هذا المسار، لا نبدأ من الصفر. فأمامنا رصيدٌ واسع من التجارب الدولية في نزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين، ويمكننا الاستفادة من أفضل ما فيها بما يلائم خصوصيتنا الوطنية.

ولسنا في العراق حديثي عهدٍ بمثل هذه التحولات. فبعد عام ٢٠٠٣، خاض العراق تجربة دمج التشكيلات المسلحة التي كانت تابعةً لقوى المعارضة السابقة، وشملت قرابة مئة ألف مقاتل؛ انتقل جزءٌ كبير منهم إلى المؤسسات الأمنية، وعاد آخرون إلى الحياة المدنية مع ضمان حقوقهم التقاعدية.

ثم جاءت تجربة الصحنات، حين وجدت الدولة نفسها أمام قرابة مئة ألف مسلح تشكلوا في ظروف الحرب على تنظيم القاعدة، وكانت رواتبهم وارتباطاتهم

القوات الأجنبية؛ فالسيادة كلٌّ لا يتجزأ. وكما عملنا على أن تكون أرض العراق وسماؤه خالصتين لقراره الوطني، فإن قرار السلم والحرب ينبغي أن يكون حصراً بيد الدولة ومؤسساتها الدستورية. وقد أكدنا في أكثر من مناسبة أن انتهاء وجود القوات الأجنبية سيجعل معالجة ملف السلاح أيسر، إذ ينتفي معه السبب الذي طالما قُدم مسوغاً لبقاء السلاح خارج إطار الدولة.

إن معالجة موضوع السلاح وفق الدستور والقانون استحقاقٌ وطني لبناء الدولة، وليس استجابةً لرغبة دولية أو إقليمية، ولا صدئٍ لضغطٍ من هذا الطرف أو ذاك. وهو يستند، قبل كل شيء، إلى مسؤولية الدولة في حماية أمن البلاد وصون سيادتها، وإلى النص الصريح في المادة التاسعة من الدستور الذي يحظر تكوين الميليشيات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة.

كما أن حصر السلاح بيد الدولة ليس مشروعاً لإقصاء أحد أو استهدافه، ولا ينبغي أن يكون مدخلاً للمواجهة أو الصدام؛ بل هو ضمانَةٌ للجميع، وفي مقدمتهم أولئك الذين حملوا السلاح دفاعاً عن العراق في أصعب الظروف.

وفي الحكومة التي تشرفت برئاستها، جعلنا حصر السلاح بيد الدولة جزءاً من برنامجنا، وعملنا على مسارٍ للإصلاح الأمني والمؤسسي يراعي حساسية هذا الملف وتشابكه مع الواقع السياسي والاجتماعي. ومضينا

ينبغي أن تكون هذه المناسبة محطة وطنية جامعة

إن الغاية من هذا المسار كله هي تعزيز الاستقرار لا تهديده، وبناء الدولة لا إضعاف أيٍّ من مكُوناتها. ولذلك، فإن معالجة موضوع السلاح ينبغي أن تمضي بالتدرج، وبحوارٍ وطني واسع وعقلاني، بعيداً عن لغة التهديد والتخوين، وبما يحفظ كرامة آلاف المنتسبين وحقوقهم، ممن لبّوا نداء الوطن حين اشتد الخطر، وبذلوا الدماء وزهرة العمر في معارك التحرير.

فهؤلاء ليسوا عبئاً على الدولة، بل هم جزءٌ من رصيدها، ومن حقهم أن يروا في الدولة مظلةً تحميهم وتصون حقوقهم ومستقبلهم ومستقبل أسرهم.

لقد انتصر العراقيون في معركة الأرض حين توحدت إرادتهم، وأمامهم اليوم معركةٌ لا تقل عنها أهمية: معركة بناء الدولة القادرة، دولةٌ تستكمل سيادتها، وتحمي قرارها، وتدير أمنها بمؤسساتها الدستورية، وتبني علاقاتها مع محيطها على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. فلنحتفِ بالنصر كما يليق به، ولنجعل من هذا الاحتفاء عهداً على استكمال ما بدأناه؛ حتى تكون لنا دولةٌ كاملة السيادة، مستقلة القرار، لا سلاح فيها إلا سلاحها، ولا قرار في السلم والحرب إلا لمؤسساتها الدستورية.

*** رئيس ائتلاف الاعمار والتنمية رئيس وزراء العراق السابق**

بيد القوات الأمريكية. فلما بدأ انتقال المسؤولية الأمنية تمهيداً لانسحاب تلك القوات، تسلمت الدولة ملفهم منذ خريف ٢٠٠٨، وعملت على التدقيق وإعادة التصنيف والاستيعاب، ونقل أجزاءٍ منهم إلى المؤسسات الأمنية أو الوظائف المدنية في الوزارات.

وأحدث هذه التجارب وأقربها عهداً ما شهده إقليم كردستان في الحادي والعشرين من أيلول، حين أعلن توحيد قوات البيشمركة تحت مظلة وزارة شؤون البيشمركة، بعد عقودٍ من توزّعها على تشكيلاتٍ منفصلة، في خطوةٍ جاءت ثمرةً لجهدٍ امتد أربع سنوات بإسنادٍ من شركاء التحالف الدولي.

وهو إنجازٌ نرحّب به ونراه في الاتجاه الصحيح، ولا سيما ما أكده قادة الإقليم من أنه لن تبقى قوةٌ خارج إطار الوزارة، وأن البيشمركة جزءٌ أساسي من منظومة الدفاع العراقية. وتثبت هذه الخطوة أن الانتقال من تعدد التشكيلات إلى وحدة المؤسسة ممكنٌ متى توافرت الإرادة، وأن توحيد القيادة هو المدخل الطبيعي لتكامل القوات كافة ضمن المنظومة الأمنية الوطنية.

وهنا تأتي أهمية تشريع قانونٍ للحشد الشعبي يستكمل ما أسس له قانون عام ٢٠١٦، فيحدد الهيكل والمهام وخطوط القيادة والارتباط، وينظم الخدمة والرتب والترقية والتقاعد، ويضمن حقوق المقاتلين والجرحى وذوي الشهداء.



شوان كريم كابان :

السيادة المهدورة

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

مظلة الحماية للدولة، وإذا لم يكن هذا المجال تحت سيطرتها، فإن الأمر يتحول إلى كارثة. والأمر نفسه ينطبق على سلطة تحريك الجيش والقوات المسلحة، إذ لا يمكن أن تكون الدولة عاجزة عن تحريك قواتها واتخاذ قراراتها العسكرية، أو أن تترك هذا الأمر بيد طرف آخر. المياه: المياه مصدر الحياة، وإذا لم تكن الدولة تملك السيطرة عليها، فإن الأمر يصبح مخيفاً، ويصبح توفير احتياجاتها من المياه أمراً بالغ الصعوبة. الإيرادات والأموال: من أكبر المخاطر التي تهدد أي دولة أن تكون أموالها وإيراداتها تحت سيطرة دولة أخرى، فتمنحها إياها قطرة قطرة، وفقاً لإرادتها ورغباتها.

السيادة، في معناها البسيط، هي السلطة العليا والمطلقة للدولة على أراضيها ومواطنيها، وقدرتها على إدارة شؤونها بحرية ومن دون تدخل خارجي. إن أهم مسألة بالنسبة إلى أي دولة هي السيادة، فمهما امتلكت الدولة من مقومات وأسس، فإنها من دون السيادة تصبح أشبه بكرسي مكسورة إحدى قوائمه. خذوا الحدود، على سبيل المثال، فإذا لم تكن حدود الدولة تحت سيطرتها، تصبح أبواب البلاد مشرعة أمام أي شيء أو أي شخص أو أي قوة تريد الدخول إليها والخروج منها بسهولة. أما المجال الجوي، فهو في غاية الأهمية، لأنه يمثل

هذه السيادة العراقية المفقودة تنطبق أيضا على إقليم كردستان

وفي ما يتعلق بالقرار السياسي، هناك مثالان واضحا وبارزان جدا:

الأول، عند اختيار رئيس الوزراء، إذ يجب، على الأقل، أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وإيران راضيتين عن ذلك.

والثاني، عندما زار عادل عبد المهدي الصين، وكان من المقرر أن يوقع معها اتفاقية تمتد لـ ٢٠ عاما. فقد قام معارضو عبد المهدي، وفق خطة، بإحداث اضطرابات في بغداد ومدن عراقية أخرى، بهدف ممارسة الضغط عليه ودفعه إلى الاستقالة. وفي نهاية المطاف، استقال عبد المهدي، ولم يتم توقيع الاتفاقية مع الصين.

أما مياه العراق، فإذا لم يتعاون جيرانه معه، ولا سيما تركيا، فإن العراق سيصبح بلا مياه.

وإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تتمركز القوات التركية داخل الأراضي العراقية، كما أن بعض دول الخليج تتدخل بشكل واضح في الشأن العراقي.

وفي الوقت الراهن، ومع زيارة علي الزيدي إلى فرنسا وألمانيا وتوقيعه عددا من الاتفاقيات في مجالات مختلفة، فمن المؤكد أنه تلقى توجيهات. لكن لماذا لم يذهب إلى الصين؟

وبناء على ذلك، فإن سيادة العراق قد ضاعت، وللأسف، فإن هذه السيادة العراقية المفقودة تنطبق أيضا على إقليم كردستان!

القرار السياسي: لا يمكن لدولة أن تكون عاجزة عن اتخاذ قرار من دون استشارة طرف آخر والحصول على موافقته، وإلا فإنها قد تتعرض للعقوبات.

هذا التمهيد الطويل كان ضروريا للوصول إلى جوهر الموضوع والقول إن كل ما ذكرته ينطبق على العراق، فالعراق، للأسف، لا يملك أرضه، ولا سماءه، ولا مياهه، ولا حدوده، ولا قراره، ولا أمواله، أي إنه لا يملك شيئا بيده!

أموال بيع النفط تذهب إلى البنك الفيدرالي الأمريكي، والولايات المتحدة الأمريكية، إذا لم ترغب، لا تمنح العراق أمواله.

أما المجال الجوي العراقي، فهو تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. فلا تستطيع أي طائرة عراقية التحليق ما لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن ذلك، كما أن المجال الجوي العراقي يستخدم بالطريقة التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال الحرب التي استمرت ١٢ يوما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران، وكذلك خلال المرحلة الثانية من الحرب، كان المجال الجوي العراقي ممرا للطائرات المتجهة لقصف إيران، حتى إن الطائرات التي كانت تزود القاذفات والطائرات المقاتلة بالوقود كانت تحلق في الأجواء العراقية.

رؤى و قضايا عالمية



© picture-alliance/ZUMAPRESS/Xu Jingu

عالم متشرذم واختبارات القوة الأربعة

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش في اجتماع الجمعية العامة

موقع الامم المتحدة/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

السيد الرئيس،

صاحب السعادة رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

حضرة السيدات والسادة،

إن التصدعات في عالمنا أخذت في الاتساع، وباتت الشقوق أخاديد. فعلى مدى العقد المنصرم، اندلعت حروب

تسببت في عواقب مدمرة، واستمرت بوحشية بغيضة، واستهدف المدنيين، وانتهكت الحقوق، وديست بالأقدام، واستخدم الجوع كسلاح، وضرب بالقانون عرض الحائط، وقتل العاملون في المجال الإنساني، وتعمقت الانقسامات الجيوسياسية، واشتدت التفاوتات، وتآكلت الثقة.

أما أزمة المناخ، فتحوّلت من تحذير بعيد الأمد إلى واقع نعيشه يوميا، وتطور الذكاء الاصطناعي بسرعة فاجأت حتى من ابتكروه.

وهذه ليست أزمت منفصلة، إنها فصول من القصة نفسها. قصة القوة: من يمتلكها؟ من يحرم منها؟ كيف تستخدم؟ وكيف تتغير؟

أصحاب السعادة،

يعاد تشكيل القوة بثلاث طرق أساسية:

أولا، فيما بين الدول، ظهرت مراكز جديدة للنفوذ الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي. وثانيا، نشهد انتقالا غير عادي للقوة من الحكومات إلى حفنة من الشركات الخاصة والأفراد، ويمتد نفوذهم الآن ليشمل السياسة والاقتصاد وتدفق المعلومات وتطور التكنولوجيا والحيز المدني الذي تعتمد عليه المجتمعات. وثالثا، يسلم البشر بشكل متزايد القوة إلى الآلات، بينما يخرج وكلاء الذكاء الاصطناعي عن السيطرة، وتنتقل الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل من عالم الخيال العلمي إلى الواقع العسكري. ومع ذلك، لا تزال مؤسساتنا ونظم الحوكمة العالمية تعكس موازين القوى والمصالح التي كانت سائدة في حقبة ولت إلى حد كبير.

وهنا يكمن التحدي الحاسم الذي يواجهنا. ففي الوقت الذي تواجه فيه البشرية مجموعة غير مسبقة من التهديدات، التي تراكمت بغير غير مسبوق، وهي تهديدات متزامنة، تتعرض آلياتنا للعمل الجماعي لضغوط متزايدة. من الواضح أننا نمضي نحو عالم متعدد الأقطاب، وهذا التحول لا رجعة فيه، لكن ثمة طرقا شتى لتحديد شكل تعدد الأقطاب.

إحدى الاحتمالات هي التوصل إلى عالم يتسم بالتشرد، وبمنطق الصفقات، عالم تتصاعد فيه التوترات، ويتفاقم فيه انعدام الثقة، ويتسم بتصدع الأسواق، وضعف المؤسسات، ويتسم بتقلص التعاون، والحسابات الصفرية. ومن نواحي عديدة، هذا هو المسار الذي نسير فيه اليوم. لكن ثمة مسار آخر، مسار نحو التعددية القطبية المترابطة، عالم قائم على الترابط، وتدعمه شبكة كثيفة من الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، عالم تتعايش فيه مراكز نفوذ متعددة ضمن إطار مشترك للقانون الدولي وقواعد مشتركة.

ويمكن لعالم من هذا القبيل أن يساعدنا على تجنب نزعات الهيمنة وما أسمىته الانقسام الكبير، انقسام العالم إلى كتلتين متنافستين، لكن لكل منهما نظم اقتصادية وتكنولوجية وأمنية منفصلة وعلينا أن نتفادى ذلك.

ويدرك العالم المترابط أنه لا توجد قوة واحدة قادرة على حل التحديات الراهنة بمفردها. وبطبيعة الحال، ستظل المنافسة سمة دائمة من سمات العلاقات الدولية، لكن المنافسة لا تعني المواجهة، ويمكن للمنافسة السليمة أن تحفز الابتكار، وتعزز القدرة على الصمود، وتوسع الفرص المتاحة، لكن فقط عندما تعمل ضمن

أطر تحافظ على الاستقرار وتيسر التعاون حيثما يكون التعاون أمراً لا غنى عنه. إن بناء مثل هذا المستقبل يبدأ بإدراك، لا سيما من القوى العظمى، لحقيقة أن قوتها ليست بالعظمة التي تظن، فللقوة حدود وقد أوضحت أحداث السنوات الأخيرة ذلك بشكل لا لبس فيه. فلا يمكن للقوة العسكرية وحدها ضمان السلام، ولا يمكن للقوة الاقتصادية وحدها ضمان الاستقرار، ولا يمكن للقوة التكنولوجية وحدها ضمان الأمن.

ويمكن لعالم مترابط متعدد الأقطاب أن يهيئ الظروف اللازمة لحل المشكلات العالمية بطريقة أكثر توازناً وتمثيلاً. ولكنه يتطلب نظاماً متعدد الأطراف يتمحور حول الأمم المتحدة، ويكون متوازناً وتمثيلاً، ومؤسسات قوية وفعالة تعكس الواقع والوزن النسبي المتغير تدريجياً للبلدان والاقتصادات في عالم اليوم، وليس موازين القوى التي كانت سائدة قبل ثمانين عاماً. ولحسن الحظ، نحن لا نطلق من الصفر.

لدينا بالفعل أساس ملزم، وهو ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ التي تضيء عليه الحياة. نشدد على أسبقية القانون الدولي، وصون كرامة الإنسان، والسعي إلى تحقيق العدالة بجميع أبعادها. تشكل هذه المبادئ العمود الفقري لممارسة السلطة بشكل فعال وشرعي ومسؤول في القرن الحادي والعشرين.

أصحاب السعادة،

يتلخص الأمر بما يلي: هل سنتحرك للتأكد من أن السلطة تخضع للقانون أم القوة؟ التعاون أم الإكراه؟ هل ستمارس القوة انطلاقاً من روح المسؤولية تجاه الشباب والأجيال المقبلة؟ أم من اللامبالاة بمصيرهما؟ لأن التحديات الحاسمة التي يواجهها عصرنا لا تنفصل عن مسألة السلطة. وسيعتمد ذلك على تعزيز الاستقرار، أم أننا عفوا؟ هل سننزلق إلى المزيد من الانقسام وعدم الاستقرار؟ أم سنتجه نحو التعاون والعدالة والأمن الجماعي؟

واستشرافاً للمستقبل، سيتحدد مستقبلنا بناء على الطريقة التي نتعامل بها مع أربعة اختبارات كبيرة للقوة:

القوة في الحرب والسلام، والقوة التي تتركز في أيديها الثروة وتفاقم أوجه عدم المساواة، والقوة التي تؤجج فوضى المناخ والحرب على الطبيعة، والقوة التي أطلقها الذكاء الاصطناعي.

-أول اختبار كبير للقوة في القرن الحادي والعشرين: اختبار السلام والأمن-

السلام لا يقتصر بأي حال على مجرد غياب الصراع، إنه يتمثل في وجود ضوابط تلجم القوة بالقانون. إنه الاعتراف، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بأن القوة لا يمكن أن تكون صاحبة كلمة الفصل في تحديد من حياته ومستقبله وحقوقه مجدية.

واليوم يخضع هذا المبدأ لضغوط شديدة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، تتوالى الصراعات وتتفاقم. وما يسمى بوقف إطلاق النار لم يكن أكثر من مجرد نيران أقل حدة، في ظل استمرار المدنيين في دفع الثمن. لقد طغى الكيل، وإني أناشد القيادات في هذه القاعة الاستفادة إلى أقصى حد من هذا الأسبوع رفيع المستوى من أجل خفض التصعيد والنهوض بالحوار.

لنبعث جميعا برسالة واضحة من داخل هذه القاعة: يجب أن يتوقف القتال، وأن تتدفق المساعدات الإنسانية، وتستعاد بالكامل الحقوق والحريات، حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي.

وفي خضم الاضطرابات التي تجتاح المنطقة، لا يجب أن نشدد على الحالة الكارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وألا تغيب عن بالنا.

لقد مر ما يقرب من ثلاث سنوات على الهجمات الإرهابية البشعة التي شنتها حركة حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وما تلا ذلك كان هجوما شرسا على الفلسطينيين في غزة، بلغ فيه القتل والدمار نطاقا لم أر مثله قط طوال سنوات خدمتي كأمين عام.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير تحفظية ملزمة قانونا في القضية المعنونة، أفتبس: «تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة». نهاية الاقتباس.

وفي فتوى صادرة العام الماضي، أشارت المحكمة بوضوح إلى أنه ينبغي السماح للأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها في غزة، وضمان حماية موظفين وعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي ولأوامر المحكمة.

وفي الوقت نفسه، فإن أعمال العنف والتهجير وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة تقوض مسار السلام، وتشير شبح التطهير العرقي.

وتوسيع المستوطنات من قبل السلطات الإسرائيلية، لا يمكننا أن نسمح لحل الدولتين بأن يختفي أمام أعيننا.

أوكرانيا

وفي أوكرانيا، أدى الغزو الروسي الشامل إلى إخضاع بلد ذي سيادة لحرب وحشية في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال المدنيون يقتلون بعيدا عن خطوط المواجهة، أساسا في أوكرانيا، ولكن أيضا مؤخرا في أجزاء من روسيا.

تعرضت المنازل ونظم الطاقة وشبكات المياه ووسائل النقل لهجمات متكررة، مما يشكل تهديدا لسلاسل إمدادات الغذاء والطاقة على الصعيد العالمي.

السودان

وفي السودان، تحولت حرب من أجل الحصول على القوة الغاشمة، من أجل القوة، عفوا، تحولت هذه الحرب الغاشمة، وبتأجيج من جهات فاعلة خارجية، إلى حرب على المدنيين.

فقد نزح الملايين، وانتشر الجوع، وتقوم المسيرات بقصف المستشفيات والمنازل، ويتصاعد العنف الجنسي والهجمات ذات الدوافع العرقية، بينما يتمزق بلد ويدير العالم ظهره.

ميانمار

وفي ميانمار تواجه أزمة أخرى، تواجه خطر التواري عن أنظار المجتمع الدولي في ظل تصاعد العنف والنزوح الجماعي وتفشي الجريمة العابرة للحدود.

تظهر هذه النزاعات وغيرها الكثير ما يحدث عندما تخرج القوة عن نطاق السيطرة، وتتجاوز القوة الدبلوماسية، وترتفع

الميزانيات العسكرية بشكل حاد، وتختفي المساءلة.

فالاختبار أمامنا هو معرفة ما إذا كانت السلطة ستمارس في إطار القانون أم خارج نطاقه ويجب أن ننجح في ذلك الاختبار ويجب الدفاع عن الميثاق دون معايير مزدوجة، ولابد من حماية المدنيين دون استثناء، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وحماية العاملين في المجال الإنساني دون تقصير، والنهوض بعدم الانتشار، ونزع السلاح النووي دون تأخير، والمطالبة بالمساءلة دون خوف أو محاباة.

كما يتعين علينا إصلاح مجلس الأمن، بحيث يجسد عالم اليوم، مع ما تتطلبه التحديات الحالية من شرعية وفعالية، فقد أنشئ مجلس الأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكن العالم تغير تغيرا جذريا منذ ذلك الحين، وهو تغير لا يزال بعيدا كل البعد عن شكل مجلس الأمن.

وأبرز مثال على ذلك هي القارة الإفريقية فعندما تأسست الأمم المتحدة كانت إفريقيا بمعظمها لا تزال تحت الحكم الاستعماري وحتى اليوم لا تزال إفريقيا تفتقر إلى مقعد دائم في المجلس.

يفتقد مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين إلى تمثيل إفريقي دائم وهذا وضع محجف ولا يمكن تبريره، لا بد من تغيير هذا الوضع.

الاختبار الثاني: عدم المساواة

أصحاب السعادة،

يتمثل ثاني اختبار القوة باختبار عدم المساواة.

وغالبا ما تعتبر مسألة عدم المساواة على أنها مشكلة اقتصادية، إلا أن المشكلة تكمن في القوة، قوة التحكم في الفرص والموارد والصوت، وإسماع الصوت.

ولم يسبق للبشرية أن امتلكت هذا القدر من الثروة والمعرفة والقدرات التكنولوجية، ومع ذلك، لا يزال التقدم بعيد المنال لمليارات الأشخاص فهم يرون الازدهار من حولهم، لكن ليس لأنفسهم، ويقال لهم إن العولمة توسع آفاقهم، لكنهم يعانون الإقصاء، ويعادون بأن التكنولوجيا ستفتح آفاقا جديدة، لكن الكثيرين يخشون أن تسلبهم سبل عيشهم وفي الوقت نفسه، لا يزال مليارات الناس يعيشون محرومين من الضروريات التي تنص عليها أهداف التنمية المستدامة: لكل فرد الغذاء والمياه النظيفة والتعليم والعمل اللائق والرعاية الصحية والكرامة.

أصحاب السعادة،

لا ينبغي حرمان أي بلد من مستقبل مستدام لأنه يقف في الجانب الخطأ في نظام مالي شديد التفاوت ومع ذلك، فإن الكثيرين في جميع أنحاء العالم النامي يئنون تحت عبء الديون التي لا يمكن تحملها، وترهقهم كوارث لم تكن لهم يد تذكر في التسبب فيها، ويحرمون من الحصول على تمويل ميسور التكلفة.

ولهذا السبب خلقنا فضاءات سياسية جديدة للنهوض بإصلاح الهيكل المالي الدولي.

لا يتعلق الأمر بنقاش تقني، بل هي مسألة تمثيل وإنصاف وتقاسم السلطة ولتخفيف عبء الديون، من الأساسي تخفيف عبء الديون في الوقت المناسب وبشكل فعال وعادل، ولكفالة وجود مصارف إنمائية متعددة الأطراف تكون أكبر حجما وأكثر جرأة وأفضل تجهيزا، أو تكون قادرة لتوفير تمويل طويل الأجل بأسعار معقولة على نطاق واسع،

وللاستفادة بشكل كبير من التمويل الخاص، ولتعد حقوق السحب الخاصة بالنفع على البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

لا يمكن لأي نقاش بشأن عدم المساواة أن يتجاهل أكثر أشكالها شيوعاً: عدم المساواة بين المرأة والرجل، ففي كل مكان، لا تزال النساء والفتيات يواجهن التمييز والعنف والإقصاء وسوء المعاملة، وفي جميع أنحاء العالم يلحظ تراجعاً لحقوقهن وإسكات أصواتهن وتحويل أجسادهن إلى ساحات معارك، والتعامل مع حريتهن كورقة مساومة هذا إنه لأمر مشين وإهدار فادح لإمكانات البشرية، فالسلام يكون أكثر دواما عندما تشارك المرأة حول طاولة السلام، وتتسم الاقتصادات بدنامية أكبر عندما تتاح للمرأة فرص متكافئة، وتصبح المجتمعات أقدر على الصمود عندما تتمكن الفتيات من التعلم والقيادة والعيش دون خوف، وتزداد المؤسسات فعالية عندما تتقاسم السلطة على قدم المساواة. وخلال العقد الأخير بلغنا معلماً بارزاً وأنا فخور بإبلاغكم اليوم بأن الأمم المتحدة حققت التكافؤ بين الجنسين لأول مرة في التاريخ في جميع وظائف القيادة العليا وفي جميع المقار وعلى صعيد كافة الموظفين الفنيين. وقد حدث ذلك لأننا أزلنا الحواجز، وتحدينا الافتراضات، ورفضنا قبول فكرة أن السلطة يجب أن تظل على ما كانت عليه دائماً.

وفي كل خطوة لم نتنازل أبداً عن الجودة والكفاءة فالمساواة ليست حلماً، إنها قرار. وإذا كان بإمكان الأمم المتحدة أن تتغير، فإن الحكومات تستطيع ذلك أيضاً، كذلك البرلمانات ومؤسسات الأعمال وعمليات السلام. ويمكن لهذه الجمعية العامة أن تفعل ذلك أيضاً.

الاختبار الثالث: أزمة المناخ

أصحاب السعادة،

يتمثل ثالث اختبار كبير للقوة في أزمة المناخ ومن نواح عديدة تعد هذه الأزمة الأشد اختلالاً على الإطلاق في ميزان القوى بين الأجيال يستنزف جيل واحد مستقبل الجيل الذي يليه. تستفيد مجموعة من الوضع، في حين أن الأقل مسؤولية عن الأزمة هم أول من يعاني وأشدّهم معاناة. قبل ثلاث سنوات، في جبال نيبال، نبهت إلى المخاطر الناجمة عن التسارع في ذوبان الأنهار الجليدية، محذراً من أن أسطح العالم آخذة في الانهيار. وقد استخف البعض بذلك واعتبروه مبالغة في تقدير الأخطار، لكن كما أظهرت الأحداث المأساوية، فإن الآثار تظهر في وقت أبكر، وتضرب بقوة أكبر، وتنتشر على نطاق أوسع مما توقعه الكثيرون ونواجه الآن تجاوزاً شبه مؤكد لحد الواحد فاصلة خمسة درجة مئوية. تؤثر ظاهرة نينيو الحادة بشكل كبير ومباشر على البشرية. والأخطار حقيقية، ولكن كذلك الأمر بالنسبة للأمل. لقد أدى العقد الماضي إلى أحد أكثر التحولات الواعدة في ميزان القوى في عصرنا هذا وشهدنا صعود الطاقة النظيفة فالشمس ليست ملكاً لأحد. لا يمكن فرض حظر الرياح، ويمكن للابتكار أن يأتي من أماكن عديدة.

تشكل هذه التطورات عملية إعادة توازن جذرية في علاقات القوة، وأصبحت مصادر الطاقة المتجددة الآن أرخص مصدر للكهرباء الجديدة في معظم أنحاء العالم، وهي المسار الأكثر قابلية للتطبيق لتحقيق الأمن من حيث الطاقة والاستقلال في مجال الطاقة والنمو المستدام.

إن مستقبلاً خالياً من الوقود الأحفوري بات يلوح في الأفق، لكن السؤال هو: كيف سيتجسد؟ هل سيكون انتقالاً عادلاً ومنظماً وقائماً على التعاون الدولي؟ أم انتقالاً فوضوياً ومكلفاً يترك الشعوب والبلدان وراءه؟

وأدعو اليوم كل حكومة إلى اعتماد خطة وطنية للتحويل عن استخدام الوقود الأحفوري، تتماشى مع هدف حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود واحد فاصلة خمسة درجة مئوية، مع جداول زمنية واضحة، وتوفير الحماية للعمال والمجتمعات المتضررة.

وإننا نعلم أن أصحاب المصالح في قطاع الوقود الأحفوري لن يتنحوا من تلقاء أنفسهم. فعلى مدى عقود، تعاملت شركات النفط الكبرى مع الغلاف الجوي وكأنه مجرى للصرف الصحي، واستفادت مادياً من عواقب ذلك.

ومنذ غزو روسيا لأوكرانيا، جنت خمس شركات نفطية غربية كبرى أرباحاً بلغت قيمتها ما يقرب من نصف تريليون دولار. وفي الوقت نفسه، يدفع الناس العاديون مبالغ أكبر مقابل الطاقة والغذاء والتأمين وقد شهدنا هذا النوع من إساءة استخدام السلطة من قبل.

عندما أصبحت أضرار شركات التبغ الكبرى أمراً لا يمكن إنكاره، تحركت الحكومات. وتتطلب أزمة المناخ نفس القدر من العزم ويجب على أولئك الذين تسببوا في أكبر قدر من التلوث وحققوا أكبر قدر من الأرباح أن يبذلوا جهوداً أكبر بكثير لإصلاح الأضرار التي تسببوا فيها ويجب على الملوّثين أن يدفعوا ثمن تلويثهم. وإلى القادة والمدن والمجتمع المدني والمواطنين الذين يعملون من أجل محاسبتهم، أقول لهم: أنتم تقفون على الجانب السليم من التاريخ، فاستمروا. ويجب على الحكومات أن تواصل جهودها على جميع الجبهات لوضع حد لانحسار الغابات، والاستثمار في الشبكات والتخزين، والحد من انبعاثات الميثان. بيد أن هذه الإجراءات ليست كافية.

إننا بحاجة إلى العدالة المناخية، مع التركيز على التكيف والتمويل. ويجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها، وعليها زيادة تمويل إجراءات التكيف ثلاث مرات، وجعل صندوق الخسائر والأضرار يعمل على نطاق واسع. كما يجب علينا أن نضمن ألا يؤدي استخراج المعادن الحرجة إلى مفاخرة أوجه انعدام الإنصاف الموروثة من الماضي.

ويجب أن تحتفظ البلدان المنتجة والمجتمعات المتضررة بحصة أكبر بكثير من القيمة المولدة من مواردها. كفى نهبا. كفى استغلالاً.

الاختبار الرابع: التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

أصحاب السعادة،

أما الاختبار الرابع للقوة فهو اختبار التكنولوجيا، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي. فعلى مدى قرون، كانت القوة

مستمدة من الأرض، ثم الصناعة، ثم التمويل، واليوم أصبحت القوة تنبع بشكل متزايد من البيانات والقدرات الحاسوبية والخوارزميات.

وهذه القوة الجديدة شديدة التركيز، إنها تتقدم بسرعة غير عادية، وتسير بخطى سريعة تتجاوز قدرتنا على فهم كامل عواقبها وفي عام ألفين وسبعة عشر، لم يكن الذكاء الاصطناعي يحظى إلا بقدر ضئيل جدا من اهتمام العالم ومع ذلك، فقد حذرت في أول خطاب لي بمناسبة افتتاح الجمعية العامة قائلا، أقتبس: «إن الذكاء الاصطناعي عامل تغيير جذري قادر على تعزيز التنمية وتغيير حياة الناس بشكل مذهل، لكن قد يكون له أيضا تأثير هائل على أسواق العمل، بل وعلى الأمن العالمي ونسيج المجتمعات ذاتها.» نهاية الاقتباس.

وها نحن هنا بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن.

الذكاء الاصطناعي هو بالفعل عامل تغيير جذري، ويحمل في طياته إمكانات هائلة لتطوير الطب، وتسريع الاكتشافات العلمية، وتوسيع الفرص المتاحة، وتحسين حياة الناس ولكن الخطر لا يكمن في التكنولوجيا. الخطر يكمن في التكنولوجيا في غياب المساءلة والقدرة في، أو يكمن في غياب الرقابة. علينا أن نتخذ القرارات.

الخطر يكمن في اتخاذ القرارات في غياب الشفافية، ولا يمكن التقليل من شأن هذا الخطر.

والمطورون أنفسهم الذين يبنون هذه النظم باتوا يضيقون نقوس الخطر.

إن الواجب الأول للحكومة هو حماية شعبها، ويجب على الحكومات أن تتحمل مسؤولياتها.

والحكومات التي تمتلك أكبر قدرات في مجال الذكاء الاصطناعي تتحمل أكبر مسؤولية تجاه البشرية لإقامة، علينا أن نقيم قنوات للحوار والشفافية والثقة والتعاون، ليس على الرغم من التنافس الجيوسياسي، بل بسببه. وفي لحظة حاسمة خلال الحرب الباردة، أدرك الخصمان الاستراتيجيان الحاجة إلى إدارة المخاطر الوجودية المشتركة، فوضعا آليات للحد من سوء الفهم وإدارة تصاعد الموقف، ومنع وقوع الكارثة.

ويتطلب الذكاء، أنا أتحدث عن التسليح، التسليح النووي، أما اليوم فيتطلب الذكاء الاصطناعي نفس القدر من الوضوح في الهدف والشعور بالإلحاح.

يجب على الدول التي تقود هذه الثورة التكنولوجية مشاركة المعلومات بشأن المخاطر الناشئة المتعلقة بالسلامة.

ينبغي التعاون في مجال الاختبار والتقييم، والعمل على وضع ضمانات مشتركة تحمينا جميعا.

ولكن بما أن هذا الأمر يؤثر علينا جميعا، فالتنسيق العالمي أمر لا غنى عنه.

وهناك مكان واحد فقط يتمتع فيه كل بلد بصوت في تشكيل مستقبلنا المشترك، وهذا المكان هو الأمم المتحدة. من خلال التعاهد الرقمي العالمي، اتفقت لأول مرة على مبادئ عالمية عالمية، على مبادئ عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

ومن خلال الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، أنشأنا منصة تتيح للحكومات والعلماء وقيادات القطاع والمجتمع المدني العمل معا.

ومن خلال الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي، قمنا بحشد الخبرات العالمية لضمان أن تستند السياسات إلى الأدلة.

ويوم أمس بالتحديد، أصدر الفريق العلمي المعني بالذكاء الاصطناعي موجزا مواضيعيا بشأن سلامة الذكاء الاصطناعي والمخاطر الناجمة عن فقدان السيطرة البشرية.

وانطلاقاً من هذه الجهود، يتعين علينا اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً، العمل على تهيئة الظروف اللازمة لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي بوتيرة مسؤولة، والضمانات الإضافية اللازمة للتصدي للمخاطر.

ثانياً، ينبغي أن نعمل على وضع إطار متعدد الأطراف لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي، مدعوماً برقابة موثوقة ومستقلة.

علينا أن نتأكد من عدم تخلف أي دولة عن الركب ويجب أن يتم تشكيل الذكاء الاصطناعي من قبل البشرية وبتعاون معها ولصالح البشرية جمعاء.

وإذ نواجه التحديات المقبلة، فلنتمسك بمبدأين أساسيين لا ينبغي لنا أن نتراجع عنهما. فلننقل بصوت واحد: يجب ألا يصبح الأطفال قط موضع اختبار لنظم غير خاضعة للتنظيم والناقد العزم على ألا تترك قرارات الحياة والموت أبداً للآلات فلا يجب أن يكون للروبوتات القاتلة مكان في مستقبلنا.

القوة ومستقبل الأمم المتحدة

أصحاب السعادة،

السلام والأمن، وعدم المساواة، والمناخ، والذكاء الاصطناعي.

هذه هي اختبارات القوة الكبيرة الأربعة في المستقبل، وهي مرتبطة ببعضها البعض، وعلينا أن نواجهها.

فالحروب تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وتدمر التنمية، وتسرع انتشار الجوع.

ويحدد عدم المساواة من يمتلك موارد لمواجهة الصدمات المناخية وغيرها، ومن يبقى عرضة لها.

وأزمة المناخ توجب عدم الاستقرار، وتفضي إلى النزوح.

والذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في التغلب على كل هذه التحديات، أو قد يؤدي إلى تفاقمها.

في جميع الاختبارات الأربعة تكمن القضية الحاسمة، وهي تكمن في القوة: السلطان على القوة والمال والطاقة والتكنولوجيا والقواعد والمستقبل لهذا السبب فإن ميثاق الأمم المتحدة وعمل الأمم المتحدة يكتسيان أهمية أكبر من أي وقت مضى.

وتوجد الأمم المتحدة وجدت لأن السلطة تحتاج إلى قواعد، ولأن البشرية بحاجة إلى مكان تخضع فيه السلطة للمبادئ.

ولا يترك الميثاق أي مجال للقراءة الانتقائية.

وأنشئ الميثاق منظمة تركز على ثلاث ركائز: السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وهذه ليست خطاً متنافسة فيما بينها، إن حقيقة أنها حقيقة واحدة فلا يمكن إحلال سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام، ولا سلام أو تنمية بدون حقوق الإنسان.

إن القول بإمكان فصل السلام عن الكرامة والفرص والحقوق هو وهم، ولا يمكن أن نقبل به لكن الدفاع عن هذه الحقيقة لا يعني الدفاع عن الوضع الراهن.

ويهدف ميثاق المستقبل ومبادرة الأمم المتحدة ثمانين إلى جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة، وأكثر فعالية، وأكثر تماسكا، وأكثر شفافية، وأكثر تركيزا على النتائج، وأكثر انضباطا في إدارة الموارد، وأكثر حضورا في الأماكن التي يحتاجها فيها الناس.

ولا يحتاج العالم إلى أمم متحدة أضعف.

العالم يحتاج إلى أمم متحدة تتمتع بالقوة الكافية لمواجهة العالم كما هو، وبالعزيمة الكافية لبناء عالم كما ينبغي أن يكون.

الخاتمة

أصحاب السعادة،

بعد مرور عشر سنوات، ما زلت أؤمن بأمر واحد وبقوة أكبر مما كنت عليه عند تسلمي لمهامي.

أعظم قوة ليست هي القدرة على السيطرة، إنها القدرة على بناء مستقبل صالح للجميع.

وسيتحدد مستقبلنا المشترك بناء على قدرة البشرية على إدارة القوة بحكمة، من خلال أعمال القانون قبل أن يصبح الإفلات من العقاب أمرا معتادا، ومن خلال إنهاء الحروب قبل أن تلتهم أجيالا بأكملها، ومن خلال معالجة عدم المساواة قبل أن تتصدى المجتمعات، وتشريع وتيرة، عفوا، وتسريع وتيرة العمل المناخي قبل تجاوز نقاط اللاعودة، وحوكمة الذكاء الاصطناعي قبل أن يتحكم بنا.

هذا هو التحدي الذي تواجهه هذه الجمعية العامة والأمم المتحدة والإنسانية ذاتها.

في مواجهة الكارثة العالمية التي وقعت قبل أكثر من ثمانين عاما، أنشأت الأمم المتحدة كخطوة، تعبيرا عن، أنشئت الأمم المتحدة كخطوة لمواجهة هذا التحدي.

تحدي أولئك الذين يرفضون أن يسلموا المستقبل للخوف.

تحدي المفهوم الذي يأتي بنتائج عكسية والذي مؤداه أن القوة تصنع الحق.

تحدي البلدان التي تدرك أن مستقبلنا مترابط.

تحدي الأمل.

وسأحمل في نفسي روح العزيمة والتصميم طوال كل يوم من المائة يوم المتبقية لي في منصبي.

إن الالتزام بقيم ومبادئ الأمم المتحدة لا يبدأ بولاية ولا ينتهي بولاية.

إنها أعظم من أي منصب، وتدوم إلى ما بعد أي لقب.

ولذلك، في الأول من كانون الثاني/يناير، عندما تكون ولايتي قد انتهت كأمين عام، تأكدوا من الآتي:

أينما سأكون، وكيفما كان ما سأفعله، سأظل أدافع عن قناعاتي بأن السلام ممكن، وأن كرامة الإنسان هي حق عالمي، وأن قوة القانون يجب أن تسود على قانون القوة، وأن مستقبلنا المشترك يستحق أن نكافح من أجله.

وسأواصل الدفاع عن قيم ميثاق الأمم المتحدة، ولن أستسلم أبدا، أبدا.

شكرا جزيلا.



ف. غريغوري جوس الثالث:

الشرق الأوسط الجديد القديم .. حروب الصخب والغضب

مجلة «فورين افيرز» الامريكية

وجرّ حزب الله لبنان مرة أخرى إلى الحرب، وسقط نظام الأسد في سوريا بعد ما يقرب من نصف قرن من الحكم، فيما دمّرت إسرائيل غزة، واقتربت أكثر من ضم الضفة الغربية، وعادت إلى أجزاء من جنوب لبنان، ووسعت سيطرتها في سوريا إلى ما وراء الجولان. كل هذه التحولات حقيقية، وكانت كلفتها الإنسانية هائلة. لكن الشرق الأوسط الذي يخرج من هذه العاصفة يشبه، في بنيته العميقة، الشرق الأوسط الذي دخلها. القوى الخارجية تواصل لعبة موازين القوة داخل حدود دول عربية ضعيفة، والصراع الإيراني الإسرائيلي مستمر،

تبدو الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، والحرب في غزة التي سبقتها، من نواح كثيرة كأنهما غيّرتا الشرق الأوسط جذريا. فبعد عقود من حرب الظل، هاجمت إيران وإسرائيل أراضي بعضهما بعضا بصورة مباشرة، وخاضت الولايات المتحدة وإسرائيل حربا مشتركة ضد إيران على نحو غير مسبوق. وخسرت إيران مرشدها الأعلى الذي حكم ٣٦ عاما وجزءا كبيرا من بنيته الدفاعية، فيما وجدت دول الخليج، التي استطاعت زمنا طويلا البقاء بعيدة نسبيا عن ميادين القتال، منشأتها النفطية ومطاراتها وفنادقها تتعرض للهجمات.

تغيرت خرائط القوة ولم تتغير جذور الصراع

والقضية الفلسطينية بلا حل، فيما تفتقر الولايات المتحدة إلى القدرة أو الإرادة اللازمة لفرض نظام إقليمي، من دون أن تكون قادرة في الوقت نفسه على الانسحاب منه.

ويجسد وقف إطلاق النار الذي وقعته إيران والولايات المتحدة في يونيو ٢٠٢٦ فشل إدارة دونالد ترامب في إحداث تغيير جذري في المنطقة. فبعد سلسلة من الضربات التي تلقتها بين ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، استعادت طهران قدرتها على فرض نفسها من خلال التحكم في مضيق هرمز وضرب جيرانها الخليجيين.

وبقي النظام السياسي الإيراني في جوهره قائماً، مع صعود أكبر للحرس الثوري، الذي لا يقل التزاماً عن سابقه بمواجهة إسرائيل والتدخل في الدول العربية الضعيفة. كانت الحرب التي بدأت في فبراير ٢٠٢٦ تهدف إلى تحطيم القوة الإيرانية وربما إسقاط النظام. لكنها منحت الجمهورية الإسلامية، في المحصلة، فرصة جديدة للبقاء. والأمر نفسه ينطبق على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فعلى الرغم من عامين ونصف العام من القتال ومقتل عشرات الآلاف، ومعظمهم من الفلسطينيين، بقيت القضايا الأساسية على حالها. أضعفت حماس بشدة، لكن الاستخدام الإسرائيلي الهائل للقوة لم يحل المشكلة السياسية التي يقوم عليها الصراع. ولم يحدث التهجير الكامل للفلسطينيين أو ضم أراضيهم، رغم تأييد بعض المسؤولين الإسرائيليين لذلك. وما دام لا يوجد تسوية سياسية تمنح الفلسطينيين شكلاً حقيقياً من تقرير المصير، فإن جوهر الصراع سيبقى قائماً.

لا تستطيع الولايات المتحدة وإسرائيل قصف

المنطقة حتى تصبح أفضل. الشرق الأوسط المختلف حقاً يحتاج إلى حكومات مركزية أقوى في العراق ولبنان وسوريا واليمن، تستطيع ضبط حدودها ومنع الجماعات المسلحة من إدارة سياسات خارجية وعسكرية مستقلة. فالدول الضعيفة لا تصنع سلاماً مستداماً.

ويحتاج هذا التحول أيضاً إلى وقف دعم الميليشيات من القوى الإقليمية والخارجية، وفي مقدمتها إيران، وإطلاق مسار دبلوماسي يحظى بدعم دولي وإقليمي واسع لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما يضمن أمن إسرائيل وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وقد يحتاج كذلك إلى تحول سياسي حقيقي في إيران يصنعه الإيرانيون أنفسهم، وينتج حكومة تحترم سيادة جيرانها وتتخلى عن حملتها الأيديولوجية ضد إسرائيل.

الحرب الإقليمية التي بدأت عام ٢٠٢٣ لم تقرب الشرق الأوسط من أي من هذه النتائج.

فإيران لا تريد التخلي عن برنامجها النووي أو نفوذها الإقليمي أو السماح بحرية كاملة للملاحة في هرمز، والولايات المتحدة لا تبدو مستعدة لإرسال قوات إلى إيران، وهو شرط شبه ضروري لأي تغيير للنظام تفرضه قوة خارجية. لذلك، ما لم ينهر النظام الإيراني بطريقة أخرى ويحل محله نظام مختلف جذرياً، فإن سنوات الدم والدمار قد تنتهي إلى قدر كبير من الصخب والغضب من دون تغيير البنية الأساسية للمنطقة. وحتى إذا تحقق وقف أكثر استدامة لإطلاق النار، فقد يكون العد التنازلي للحرب التالية قد بدأ بالفعل.

ما زالت إيران تملك أوراقها

بين هجوم حماس في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ واندلاع الحرب في فبراير ٢٠٢٦، تلقت إيران ضربات جعلتها تبدو كأنها «نمر من ورق». دُمّرت أجزاء واسعة من منشآتها النووية في الضربات الإسرائيلية والأمريكية خلال يونيو ٢٠٢٥، ونفذت إسرائيل عمليات داخل إيران قتلت فيها قادة عسكريين وعلماء نوويين واغتالت إسماعيل هنية في طهران. ثم أدى سقوط بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤

ثلاث سنوات هزت الشرق الأوسط وأبقت أزماته مفتوحة

الخليج تحت النار

بين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥ بقيت دول الخليج إلى حد كبير خارج القتال المباشر. ولم تكن معظمها مستاءة من إضعاف حماس وحزب الله، لكنها أصبحت أكثر قلقاً مع تصاعد القوة العسكرية الإسرائيلية، خصوصاً بعد الضربة الإسرائيلية في قطر في سبتمبر ٢٠٢٥.

كانت أولوية حكومات الخليج خلال السنوات الماضية هي الاستقرار الذي تحتاج إليه لجذب السياحة والاستثمار والتجارة وتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على الطاقة. ولهذا أبقت موقفها حذراً خلال الضربات على إيران عام ٢٠٢٥، وضغطت على واشنطن لتجنب حرب واسعة مطلع ٢٠٢٦.

لكن هذا الحذر لم يحمها. فعندما بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب في فبراير، تحمل الخليج جانبا كبيرا من الرد الإيراني. ومع استمرار الهجمات، تغيرت النظرة الخليجية للحرب. في البداية كان هناك غضب من واشنطن لأنها وضعت حلفاءها في مرمى إيران، ثم بدأ بعض النخب الخليجية يميل إلى ضرورة استمرار الحرب حتى تفقد طهران قدرتها على تهديد جيرانها. وفي النهاية شعر الخليجيون بأنهم خُذلوا في الاتجاهين.

تكشف هذه التجربة المعضلة الكلاسيكية التي تعيشها الدول الصغيرة في تحالفاتها مع قوة أكبر. فهي تخشى أن يجبرها الحليف إلى حرب لا تريدها، وتخشى في الوقت نفسه أن يتركها وحدها في مواجهة خصم مشترك. ومع ذلك، من غير المرجح أن تبتعد دول الخليج عن الولايات المتحدة. فأنظمة الدفاع الجوي الخليجية تعتمد

إلى قطع الممر البري الإيراني نحو لبنان، فيما تعرضت حماس وحزب الله لضربات قاسية. وجاءت الاحتجاجات الإيرانية الواسعة أواخر ٢٠٢٥ لتضيف أزمة داخلية أخرى واجهها النظام بقمع دموي.

ربما دفعت هذه الصورة ترامب إلى الاعتقاد بأن المزيد من الضربات سيقود إلى إسقاط النظام. لكنه أخطأ في الحساب. فإيران خرجت من الجولة الأخيرة وقد استعادت جانبا من مكانتها الإقليمية، رغم استمرار أزماتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد منحها صمودها أمام الهجوم الأمريكي الإسرائيلي واكتشاف قدرتها على التأثير في أسواق الطاقة العالمية أوراقا جديدة.

ولذلك من المرجح أن تتمسك طهران بالخطوط الأساسية لسياستها التي اتبعتها طوال العقود الماضية: معارضة إسرائيل، مقاومة النفوذ الأمريكي، والتدخل في الدول العربية الضعيفة. وستملك أيضا حافزا أقوى للسعي إلى امتلاك سلاح نووي بوصفه الضمانة القصوى ضد هجمات مستقبلية.

ولا تزال شبكة حلفائها قائمة رغم ما أصابها من ضعف. ففي العراق حافظت الأحزاب الشيعية القريبة من إيران والمليشيات التي تدعمها على نفوذ سياسي وعسكري مهم. أما في لبنان، فقد أُناحت الضربات الإسرائيلية لحزب الله فرصة نادرة للدولة لاستعادة بعض سلطاتها، وانتُخب جوزيف عون رئيسا مطلع ٢٠٢٥ بعد سنوات من التعطيل. لكن مشاركة حزب الله في الرد الإيراني عام ٢٠٢٦ دفعت إسرائيل إلى اجتياح جديد للجنوب وحملة جوية واسعة، وهو ما أضعف الحكومة اللبنانية التي كانت تحاول تثبيت سلطتها.

وفي اليمن حافظ الحوثيون فترة على هدنة مع السعودية، لكن استمرار ارتباطهم الأيديولوجي والسياسي بطهران يجعل احتمال عودتهم بقوة إلى المواجهة الإقليمية مرتفعاً. ومن شأن تسوية سياسية يمنية أن تساعد في استقرار المنطقة، لكن الاتجاه الحالي يشير إلى احتمال انخراطهم مجدداً في الحرب.

مغامرة كبيرة، فقد كانت القوة العسكرية الإسرائيلية مثيرة للإعجاب أيضا قبل السابع من أكتوبر.

وفي الملف الفلسطيني، ترفض حكومة بنيامين نتنياهو أي دور للسلطة الفلسطينية في غزة، ما يجعل بناء نظام سياسي لما بعد حماس شبه مستحيل. ولا يزال العنف مستمرا رغم وقف إطلاق النار في أكتوبر ٢٠٢٥، فيما لم تظهر القوة الدولية التي نصت عليها خطة ترامب، ولم يدخل التكنوقراط الفلسطينيون الذين كان يفترض أن يديروا غزة، ولا تزال حماس ترفض نزع سلاحها، وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة على معظم القطاع. وهكذا يبدو وقف النار أقرب إلى استراحة بين جولتين منه إلى نهاية للصراع. وفي الضفة الغربية تواصل إسرائيل إضعاف السلطة الفلسطينية وتوسيع المستوطنات. وترى حكومة نتنياهو أن التوسع الإقليمي وإضعاف المؤسسات الفلسطينية يخدمان أمنها أكثر من بناء نظام فلسطيني قادر على الحكم.

وتنطلق السياسة نفسها تجاه لبنان وسوريا من اعتقاد بأن إسرائيل تصبح أكثر أمنا عندما يكون جيرانها ضعفاء ومنقسمين. لكن هذه الرؤية تتجاهل حقيقة أن معاهدي السلام مع مصر والأردن صمدتا لعقود لأن الدولتين تملكان حكومات قادرة على ضبط الحدود وكبح الجماعات المسلحة. لذلك فإن إضعاف الدولة في لبنان وسوريا قد ينتج، على المدى الطويل، بيئة أكثر خطرا على إسرائيل.

ويظل سقوط نظام الأسد أهم تحول جيوسياسي أنتجته الحروب الأخيرة. فقد نقل أحمد الشرع سوريا بعيدا عن التحالف الإيراني، وحصل على دعم الولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي والدول العربية، وهو ما قلص قدرة إيران على التأثير في لبنان وتهديد إسرائيل عبر الأراضي السورية. لكن سوريا ما تزال دولة ضعيفة ومجتمعا شديد الانقسام بعد ١٤ عاما من الحرب الأهلية. وإذا عادت القوى الإقليمية إلى استغلال ضعفها، فقد تضع فرصا نادرة لإعادة بناء الدولة.

الحرب لم تصنع نظاما جديدا.. الشرق الأوسط يعود إلى أزمارته القديمة

بدرجة كبيرة على التكنولوجيا والتدريب الأمريكيين، ولا يوجد بديل أمني قادر حاليا على الحلول محل واشنطن. الصين لا تريد هذا الدور ولا تملك أدواته العسكرية، وروسيا منحازة إلى إيران ومنشغلة بحربها في أوكرانيا، فيما تفتقر القوى الأوروبية والإقليمية الأخرى إلى القدرة العسكرية الأمريكية.

أما العلاقة مع إسرائيل فقد تغيرت بصورة أكثر وضوحا. لسنوات اقتربت بعض دول الخليج منها باعتبارها شريكا محتملا ضد إيران، وكان احتمال تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية يتقدم. لكن حرب غزة، وضربة قطر، والحرب ضد إيران أوقفت هذا المسار تقريبا. وبات كثير من القادة الخليجيين يشكون في أن إسرائيل تأخذ أمنهم في الاعتبار أصلا.

أحب جارك

بنهاية ٢٠٢٥ كان من حق إسرائيل أن ترى نفسها منتصرة عسكريا في سلسلة الحروب الإقليمية. لكنها فشلت في تحقيق هدفها الأكبر، إسقاط النظام الإيراني. وأبقى وقف إطلاق النار في يونيو ٢٠٢٦ النظام في السلطة، محتفظة بما يكفي من القوة العسكرية للتأثير في المنطقة، ومن دون التزام واضح بالتخلي عن برنامجها النووي.

حتى عندما انتصرت إسرائيل عسكريا، لم تحاول تحويل انتصاراتها إلى مبادرات سياسية. اختارت لعب دور القوة المزعزعة للنظام الإقليمي، معتمدة على تفوقها العسكري لضمان أمنها إلى أجل غير مسمى. وهذه

كلما تغيّر الكثير

آفاق «شرق أوسط جديد» ما تزال محدودة. إيران وإسرائيل، وهما في قلب كثير من صراعات العقود الماضية، لا تزالان قويتين، بل تبدوان أشد تمسكا بخياراتهما. وفي المقابل، تعاني دول عربية عديدة فراغات سياسية تنتج الحروب الأهلية وتجذب التدخلات الخارجية وتسمح للجماعات المسلحة بالنمو.

إدارة ترامب لا تريد إعادة تجربة بناء الدول التي فشلت فيها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، لكنها تدرك أن الاستقرار الإقليمي يحتاج إلى دول عربية أقوى. لذلك رفعت العقوبات عن سوريا، واحتضنت حكومتها الجديدة، وسلمت قاعدة التنف إلى الجيش السوري، وحاول دبلوماسيوها خفض التوتر بين سوريا وإسرائيل ودعم الدولة اللبنانية في مواجهة حزب الله.

أما التعامل مع إيران فسيحدد ما إذا كانت حرب ٢٠٢٦ مجرد جولة أخرى في صراع ممتد أم بداية مسار مختلف. ويتطلب الاستقرار استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، من الأسطول الخامس في البحرين وقاعدة العديد في قطر إلى القوات في الكويت والوصول إلى قواعد في الإمارات. فهذا الوجود يردع إيران ويمنح دول الخليج قدرا من الثقة بأن واشنطن لن تتركها وحدها.

لكن الاستقرار الحقيقي يحتاج إلى تفاهم سياسي قابل للاستمرار مع طهران. وقد أشار وزير الخارجية العُماني السيد بدر البوسعيدي إلى أن دبلوماسيين إيرانيين طرحوا قبيل الحرب اتفاقا تتعهد بموجبه إيران بعدم تكديس اليورانيوم المخصب. وربما تبدو الصفقة أصعب اليوم، بعدما خرجت طهران من الحرب في موقع أقوى، لكن حاجة إيران إلى رفع العقوبات تجعل استئناف المفاوضات النووية ممكنا وضروريا. فقد أثبت خيار تغيير النظام بالحرب فشله.

وعلى واشنطن كذلك أن تقود جهدا دوليا يضم

لماذا بقي الشرق الأوسط أسير الحروب والصراعات القديمة؟

الصين والهند وبريطانيا ودولا أوروبية وخليجية وآسيوية لوضع إطار لإدارة مضيق هرمز، مستفيدة من تجارب قناة السويس والمضائق التركية ومضيق ملقا. الاقتصاد العالمي يعتمد على المرور الآمن والمفتوح عبر هرمز، ومن مصلحة معظم القوى الدولية أن يبقى المضيق مفتوحا ومن دون رسوم دائمة.

غير أن السياسة الأكثر قدرة على تغيير المنطقة ستكون مواجهة القضية الفلسطينية نفسها. فقد أثبت هجوم السابع من أكتوبر مرة أخرى أن استمرار حرمان الفلسطينيين من تقرير المصير قادر على تفجير الشرق الأوسط كله. والاستقرار الحقيقي يتطلب الجمع بين الأمن الإسرائيلي والحق الفلسطيني في تقرير المصير. لم تكن أي إدارة أمريكية مستعدة حتى الآن لاستخدام ما تملكه من نفوذ على إسرائيل لفرض الشروط التي تجعل تسوية سياسية ممكنة. ومن دون هذا الاستعداد ستظل فكرة الاستقرار الطويل الأمد وهما. فاللاعبون الأساسيون ما زالوا كما كانوا: إيران أكثر جرأة ولديها حسابات تريد تصفيتها، ووكلاؤها تلقوا ضربات لكنهم لم يهتفوا، وإسرائيل اختارت التعايش مع حالة حرب شبه دائمة بدلا من تقديم تنازلات سياسية. وهكذا، رغم كل ما تغير خلال السنوات الثلاث الماضية، تبدو خشبة المسرح جاهزة للحريق المقبل.

***ف. غريغوري جوس الثالث هو أستاذ فخري في كلية بوش للإدارة والخدمة العامة بجامعة تكساس إيه أند إم، وزميل مشارك في معهد الشرق الأوسط.**



* محمد شيخ عثمان

من سيادة «الوجود» إلى سيادة «الدستور»

مع انتقال العراق إلى مرحلة جديدة في أعقاب انسحاب قوات التحالف الدولي، تبرز أمام الدولة والقوى السياسية مسؤولية تتجاوز مسألة الوجود العسكري الأجنبي إلى سؤال أوسع: كيف يحصن العراق قراره الوطني ويعزز استقراره في المرحلة المقبلة؟

لا يعني انتهاء المهمة العسكرية للتحالف، انتهاء علاقات العراق الدولية، ولا سيما مع الولايات المتحدة. فاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين تنظم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، وتتيح استمرار التنسيق وفقا للمصالح والحاجات العراقية، بما في ذلك الاستفادة من التعاون الدفاعي عند الحاجة، ضمن الأطر القانونية والاتفاقات النافذة.

لكن الأساس يبقى في الداخل، وفي مقدمة ذلك «الالتزام بالدستور» دون التلكؤ والانتقائية، فالدستور هو المرجعية الناعمة لعمل مؤسسات الدولة وعلاقات السلطات وحقوق المواطنين والمكونات. وإن الالتزام الكامل به هو الحجر الأساس لبناء دولة القانون وترسيخ العملية السياسية ونجاح مهمة المراجعة، ولا تراجع عن هذا الالتزام، الذي يمثل ضمانة لتعزيز الموقف الوطني وحفظ سيادة البلد.

ومن هذه القاعدة تنطلق «الوحدة الداخلية» فالتكاتف بين المكونات، والابتعاد عن الإقصاء والتهميش والتمييز بين المواطنين والمحافظات، ليست عناوين سياسية فحسب، بل متطلبات لبناء دولة يشعر فيها الجميع بأنهم شركاء متساوون في الوطن والحقوق وهذه المنظومة تكتمل عبر «الشراكة السياسية»، التي ينبغي أن تتجاوز تشكيل الحكومات إلى المشاركة الفعلية في صناعة القرار وإدارة مؤسسات الدولة فاحترام التعدد وإدارة الاختلاف ضمن المؤسسات الدستورية يوفّران أرضية أكثر استقرارا للعمل الحكومي والبرلماني، ويحولان التنوع العراقي إلى عنصر قوة بدلا من أن يكون سببا للانقسام.

وفي هذا السياق، تحتل «العلاقة بين بغداد والاقليم» موقعا أساسيا في بناء الدولة الاتحادية، فتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وفقا للدستور، ومعالجة الملفات المشتركة بالحوار والتفاهم والمؤسسات، يعززان استقرار العراق ويمنحان النظام الاتحادي قدرة أكبر على مواجهة التحديات.

لا تحتاج المرحلة المقبلة إلى اختزال مفهوم السيادة في غياب القوات الأجنبية، كما لا ينبغي النظر إلى التعاون مع الحلفاء باعتباره انتقاصا منها، بل المطلوب هو بناء دولة تمتلك مؤسسات قوية وقرارا وطنيا، وتحكمها قواعد دستورية واضحة، وتقوم علاقاتها الداخلية على الشراكة والمواطنة.

ومن هنا، فإن انسحاب قوات التحالف ينبغي أن يشكل فرصة لترسيخ هذه المعادلة: دستور يحترم، ووحدة داخلية تصان، وشراكة سياسية حقيقية، وعلاقة مستقرة بين بغداد وكردستان، فكلما توحّد العراقيون حول مؤسسات دولتهم ومرجعيتهم الدستورية، أصبح العراق أكثر قدرة على حماية مصالحه وقراره الوطني، وأكثر استعدادا لإدارة علاقاته الدولية من موقع الدولة الواثقة بقدراتها ومؤسساتها وسيادتها.